الانتوساي

المجلـــة الدولية
للرقابة المالية الحكومية

يناير/كانون ثاني 2015

يناير/كانون ثاني 2015
المجلد 42، العدد 1

هيئة التحرير:
جوزيف موزر، رئيس محكمة المحاسبات، النمسا
مايكل فيرجسون، المراجع العام، كندا
عبد اللطيف خرّاط، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات، تونس
جين دوداورو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
أديلينا جونزاليس، القائم بأعمال المراقب العام، فنزويلا
الرئيس:
جيمس–كريستيان بلوكوود (الولايات المتحدة الأمريكية)
المحرر:
بيل كيلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
مساعد رئيس التحرير:
ايمي كوندرا (الولايات المتحدة الأمريكية)
المحررون المساعدون:
مكتب المراجع العام (كندا)
شاشي كانت شارما (الأسوساى، الهند)
باتريك زاكتشيني (الباساى، ياب، ميكرونيزيا)
أمانة الكاروساى (سانت لوتشيا)
الأمانة العامة للأوروساى (أسبانيا)
خميس حسني (تونس)
باسيليو جاوريجوي (فنزويلا)
الأمانة العامة للإنتوساي (النمسا)
مكتب مساءلة الحكومة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)
الإدارة:
سابرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)
أعضاء المجلس التنفيذى للإنتوساي:

الرئيس	ليو جيانى	الصين
النائب الأول للرئيس	الدكتور/ حارب سعيد العميمي	الإمارات العربية المتحدة
النائب الثاني للرئيس	الدكتور/ أسامة جعفر فقيه	المملكة العربية السعودية
الأمين العام	جوزيف موزر	النمسا
الأعضاء:	تيرانسي باستيان	جزر الباهاما
	الدكتور/ كارلوس رامون بوليت فاجيوني	الإكوادور
	هشام جنينة	مصر
	جيلبرت نجولاكيا	الجابون
	تيريوهيكو كاواتو	اليابان
	جوان مانويل بورتال مارتينز	المكسيك
	لين بروفوست	نيوزلندا
	جورجن كوسمو	النرويج
	رانا محمد اختار بولاند	باكستان
	كريستوف كويتكووسكي	بولندا
	تاتيانا أ. جولكوفا	روسيا الاتحادية
	كيمي ماكويتو	جنوب أفريقيا
	جين دوداورو	الولايات المتحدة الأمريكية
	درا. أديلينا جونزاليس	فنزويلا

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع 2015، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (يناير/كانون ثاني ، أبريل/نيسان ، يوليو/تموز، أكتوبر/تشرين أول) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "إنتوساى". وقد كرست المجلة – التي تعتبر المجلة الرسمية لإنتوساي – لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ويرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, 441 G Street, NW, Room 7814, Washington, D.C, 20548, USA
202-512-4707
E-mail: **intosaijournal@gao.gov**
Twitter: @INTOSAIJournal

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب التي تخص الرقابة، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساساً جوانب نظرية مناسبةً للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على أعضاء الإنتوساي والأطراف المهتمة الأخرى دون تحمل أية تكاليف. كما تتوفر الكترونياً على:

http://intosaijournal.org
أو
http://www.intosai.org

وبالاتصال بالمجلة على: **spel@gao.gov**.

وتوضع مقالات المجلة بفهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة. وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات الآتية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michigan, USA.

المحتويات

كلمة التحرير 1
أخبار موجزة 4
استعادة الثقة العامة 8
استخدام الإجراءات الرقابية في مراجعة الإيرادات 11
دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة وضع السياسات وسن القوانين 14
داخل الإنتوساي 18
تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي 31
تحديث التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة 35
أحداث الإنتوساي 37

http://www.intosaijournal.org

أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة في جدول أعمال التنمية لما بعد سنة 2015 للأمم المتحدة

الدكتور جوزيف موزر، رئيس محكمة المحاسبات النمساوية والأمين العام للإنتوساي

تكون التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ممكنةً فقط إذا تم استخدام الموارد العامة بطريقة أكثر شفافيةً وخضوعاً للمساءلة

أهمية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة من أجل التنمية المستدامة

قدّم المؤتمر الأخير للإنتوساي المنعقد في أكتوبر/تشرين أول 2013 في بكين دعوةً بصفة خاصة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم أ/209/66 بشأن الاستقلالية ولا سيما أن الأجهزة العليا للرقابة لا يمكنها إنجاز مهامها بشكل موضوعي إلا إذا تمتعت باستقلاليتها عن الجهة الخاضعة للرقابة خلاله وحمايتها ضد النفوذ الخارجي. كما تم التأكيد علي أهمية الدور الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة في دعم الكفاءة والمساءلة والفعالية، لأهمية كل منها في تحقيق أهداف التنمية، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالمستدامة السياسات المالية، أكد إعلان بكين صراحةً على أهمية تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، كما تضمن الاعتراف بحاجة صلاحيات الأجهزة العليا للرقابة إلى الدعم اللازم لإجراء عمليات المراجعة المتعلقة بالمستدامة المالية العامة.

ومن ثم يدعو كل من المجتمع الدولي والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة للعمل والاستعداد لمواجهة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وتواجه الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم حالياً سلسلةً من التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل:

- نقص الشفافية والمساءلة، وهو ما من شأنه إلحاق ضرر بالغ للدول وتهديد السلم الاجتماعي وتقويض فعالية المساعدات الإنمائية؛
- عدم الاستقلالية القانونية والمالية والتنظيمية للأجهزة العليا للرقابة عن الحكومة، بما في ذلك عقبات تحديد برنامج المراجعة علي نحو مستقل.
- عدم وجود تفويض بالمراجعة الشاملة للأجهزة العليا للرقابة.
- نقص الإمكانات اللازمة للأجهزة العليا للرقابة لتقديم رأي رقابي رسمي شامل عن الحسابات الحكومية إلى البرلمان.
- عدم كفاية الصلاحيات القانونية للأجهزة العليا للرقابة لإخضاع الحكومة للمساءلة.

التدابير اللازمة لضمان التنمية المستدامة

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم إلا باستخدام الموارد العامة بطريقة أكثر شفافيةً وخضوعاً للمساءلة، وذلك لدعم مسئولية العمل علي إتاحة الفرصة للمستقبل والحد من تصرفات اليوم التي تضيّق وتهدد النطاق بالنسبة للأجيال القادمة.

كما تعتبر زيادة الشفافية والمساءلة أمراً ضرورياً من أجل تعزيز ثقة المواطنين في جميع مؤسسات الدولة. ولذلك يجب أن يكون الهدف المشترك لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة هو تحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة ومكافحة الفساد وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة.»

"لقد حان الآن الوقت لقيام كل الممثلين المسئولين بالأجهزة العليا للرقابة باتخاذ إجراءات لرفع الوعي لدى أصحاب المصالح — على المستويين الوطني والدولي — من أجل وضع اللمسات الأخيرة بنجاح لجهودنا لإدراج استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وما يرتبط بها من بناء القدرات وتحسين أنظمة المحاسبة باعتبارها عناصر أساسية بأجندة التنمية لما بعد عام 2015 ".

— جوزيف موزر

وفي ضوء ما سبق قامت الإنتوساي بوضع جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015، بالدعوة إلى إدراج الاستقلالية وبناء القدرات وتحسين أنظمة المحاسبة باعتبارها عناصر ضرورية في جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015.

جهود الإنتوساي في سياق جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015

تشارك الإنتوساي حالياً على الصعيد العالمي بشكل مكثف في عملية إعداد جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015، والتي تحدد أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

وقد اغتنمت محكمة المحاسبات النمساوية بصفتها الأمانة العامة للإنتوساي كل فرصة من أجل ترسيخ الأهداف المذكورة للإنتوساي — استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وما يرتبط بها من بناء القدرات وتحسين أنظمة المحاسبة — باعتبارها عناصر مركزية لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015 في العديد من منتديات الأمم المتحدة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الدولية الحكومية لخبراء الأمم المتحدة المعنية بتمويل التنمية المستدامة، أو لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة والاتحاد البرلماني الدولي.

الإنجازات

لقد كانت نتائج هذه الجهود المكثفة مرضية للغاية حيث:

رحب السيد/ بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة صراحةً بهذه المبادرة التي أطلقتها الإنتوساي وشدد على أهمية الشفافية والمساءلة بمناسبة اجتماع عمل عقد قبل الانكوساي الماضي في بكين.

وذكر السيد/ وو هونجبو وكيل الأمين العام للأمم المتحدة على وجه التحديد آليات المساءلة والرصد باعتبارها شرط مسبق لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015 وأكد أن وجود أجهزة قوية ومستقلة وكذلك بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة تعد شروط مسبقة رئيسية.

كما أشار السيد/ مارتن ساجديك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي صراحةً إلى "إطار مساءلة قوي" باعتباره عنصر أساسي لنجاح جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015، وإلى الدور الهام للأجهزة العليا للرقابة في هذا الشأن.

ودعت لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة صراحةً في مشروع قرارها المقدم ل لمجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تبني مبادئ إعلاني ليما والمكسيك وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ/209/66 والاعتراف بأهمية تعزيز المساءلة الوطنية من خلال الأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلي قدرة الأجهزة العليا للرقابة الوطنية باعتبارها عناصر أساسية لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015.

ويتضمن نص القرار الخاص بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، علي نحو مفصل ، الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليو/ تموز 2014 الفقرة التالية بشأن الأجهزة العليا للرقابة: يعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي " بالدور الذي لا غنى عنه للأجهزة العليا للرقابة وما يرتبط به من بناء القدرات في إخضاع الحكومات للمساءلة عن استخدام الموارد وأدائها في إنجاز أهداف التنمية، ويدعو الدول الأعضاء لإيلاء الاعتبار الواجب لأهمية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ".

وقد ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة مباشرة لجهودنا تركيزاً خاصاً في قراره على دور الأجهزة العليا للرقابة وبناء قدراتها ودعا الدول الأعضاء إلى إيلاء الاعتبار الواجب لقضية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي الإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً علي التزام صريح بشأن أهمية الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والشفافية والمساءلة على جميع المستويات.

وعلاوة على ذلك، قام ممثلون رفيعو المستوى للأمم المتحدة بمناسبة الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام بتأييد الدعوة إلى الاستقلالية وبناء القدرات وتحسين النظام المحاسبي، حيث أكد السيد/ وو هونجبو وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والسيد/ مارتن ساجديك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الختام، وتلخيصاً لتصريحاتهم، علي ضرورة تحسين آليات المساءلة والحاجة لبناء القدرات ذات الصلة بذلك . وقد ثبت خلال المناقشات والتعليقات الختامية للسيد/ وو هونجبو وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والسيد/ مارتن ساجديك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه يتم إدراج موقف الإنتوساي بشكل فعال في عملية وضع الأهداف الإنمائية المستدامة، وهو الموقف الذي سيؤثر أيضاً في المزيد من المناقشات بشأن نظم المساءلة.

وقد شكّل ذلك خطوة أخرى هامة نحو دعم الأجهزة العليا للرقابة في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وهناك نشاط رئيسي آخر حديث جداً لمجتمع الإنتوساي كافة يتمثل في التفاوض على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي لإدراج الاستقلالية وبناء القدرات للأجهزة العليا للرقابة وتحسين نظم المحاسبة العامة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. ومن ثم تعد العملية الحالية واعدةً جداً وكثيراً ما تقوم الأمانة العامة للإنتوساي بإعلام مجتمع الإنتوساي كله بالتقدم المحرز في المفاوضات في إطار الأمم المتحدة.

الطريق إلى الأمام

توضح كل الجهود المشار إليها الالتزام الناجح للأمانة العامة ومجتمع الإنتوساي كله بشأن الطريق لتحقيق هدفنا المشترك للإنتوساي في تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في إطار جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة ما بعد عام 2015.

وبما أن موضوع التنمية المستدامة يحظى بأهمية قصوى في هذا السياق، فمن المؤكد أنه من الملائم التأكد من الاستدامة باعتبارها أيضاً عنصر أساسي لخطة الإستراتيجية الجديدة للإنتوساي، وأن الأنشطة المستقبلية للإنتوساي عن الفترة 2017–2022 — وضع مبادئ توجيهية وبناء القدرات وتبادل المعرفة بشكل عام — توجه بشكل إستراتيجي نحو هذه المسألة.

وهكذا تقوم الإنتوساي بتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم أ/209/66 والتأكد من العنصر الأساسي لجدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015 وهو المساءلة. وتماشياً مع هذا، توجه الدعوة إلي كافة الأجهزة العليا للرقابة للمساهمة بنشاط في إعداد النسخة الحالية من الخطة الإستراتيجية الجديدة عن الفترة 2017–2022.

وخلال الندوة الثالثة والعشرون للأمم المتحدة / الإنتوساي التي سعقد عام 2015 سيتم تناول موضوع " جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 والخاص بالمتطلبات الأساسية وكذلك إمكانيات الأجهزة العليا للرقابة لحماية التنمية المستدامة"، حيث تعد نتائج هذه الندوة أيضاً دعماً لإجراء المزيد من المفاوضات بشأن الأهداف الإنمائية المستدامة في المستقبل، والتي سيتم اعتمادها بنهاية عام 2015.

ومن ثم، لقد حان الآن الوقت لقيام كل الممثلين المسئولين بالأجهزة العليا للرقابة باتخاذ إجراءات لرفع الوعي لدى أصحاب المصالح — على المستويين الوطني والدولي — من أجل وضع اللمسات الأخيرة بنجاح لجهودنا لإدراج استقلالية الأجهزة العليا للرقابة و ما يرتبط بها من بناء القدرات وتحسين أنظمة المحاسبة باعتبارها عناصر أساسية بأجندة التنمية لما بعد عام 2015، والتي ستساهم بشكل أساسي في تعزيز التنمية المستدامة.■

أخبار

من أجهزة عليا للرقابة حول العالم

300 عام من الرقابة في ألمانيا

كاي شيلير، رئيس محكمة المحاسبات الاتحادية، يميناً، يتلقى التهنئة من الدكتور/ جوزيف موزر، رئيس محكمة المحاسبات النمساوية.

احتفل الجهاز الأعلى للرقابة الألماني عام 2014 بالذكرى الثلاثمائة لقيام الملك فريدريك الأول بتأسيس دائرة المحاسبات البروسية سنة 1714، فغن هناك مسار تاريخي مستمر — وعلى الرغم من المرور بمنعطفات — يربط جهاز المراجعة الخارجية لمملكة بروسيا مع الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا الذي تأسس عام 1950.

قام السيد/ يواقيم جاوك الرئيس الاتحادي لألمانيا بإلقاء خطبة في 18 نوفمبر/تشرين ثاني 2014 وبمناسبة الاحتفال الرسمي بذكرى مرور 300 عام من الرقابة الحكومية في ألمانيا، حيث أشاد الجهاز الأعلى للرقابة الألماني لدعامة وطنية رئيسية لهيكل الحكومة لجمهورية ألمانيا الاتحادية.

كما رحب السيد/ كاي شيلير ، رئيس الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا بحوالي 500 من الضيوف المدعوين للاحتفالية، من داخل ألمانيا وخارجها، ومن بينهم ممثلون من الحياة السياسية والإدارة العامة ومن عدد كبير من الأجهزة العليا للرقابة الأوربية. وأكد السيد/ شيلير في كلمته علي استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة الألماني. فوظيفة الجهاز الألماني التي يكفلها الدستور هي تحديد نقاط الضعف وأوجه القصور في الإدارة المالية الاتحادية وتقديم توصيات من أجل ا لتحسين. حيث يتسم المراجعون عند القيام بذلك بالاستقلالية والنزاهة وعدم التحيز. ولا يجوز لأ ي مؤسسة حكومية أخرى تكليف الجهاز الأعلى للرقابة الألماني بإجراء عملية من عمليات المراجعة.

وفيما يتعلق بتطوير الرقابة الحكومية في ألمانيا خلال السنوات الثلاثمائة الماضية صرح السيد/ شيلير أن: " تأثير وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية تعتمد دائماً اعتماداً كبيراً على الإطار السياسي وأنظمة الحكومة القائمة. ومع ذلك فقد وُجِدَ في جميع الأوقات جانبان رئيسيان لتوجيه عملنا: الجانب الأول هو معايير المراجعة للنظامية وعائد الإنفاق ، والجانب الآخر هو المبادئ المهنية للاستقلالية والحيادية والموضوعية. ومع ذلك، يمكن أن تنفذ هذه المبادئ تنفيذاً كاملاً فقط في النظام الحر والديمقراطي لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وهكذا يمكن أن تتطور الفكرة الأساسية والغرض الرئيسي لوظيفة المراجعة الخارجية تطوراً حاسماً بحيث تحقق إمكاناتها الكاملة: حرية الإطلاع على الحسابات وإبداء الرأي بشأنها– من وجهة نظر موضوعية وخارجية وسلوك غير متحيز ".

كما قام الدكتور/ جوزيف موزر الأمين العام للإنتوساي ورئيس محكمة المحاسبات النمساوية والسيد/ فيتور كالديرا، رئيس المحكمة الأوربية للمراجعين بتقديم تهانيهما نيابةً عن مجتمع المراجعة الخارجية الحكومية بمناسبة ذكرى الجهاز الأعلى للرقابة الألماني. وأكد كل منهما في كلماتهما على أهمية وعوائد التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم.

ولمزيد من المعلومات، اتصل بالجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا:
البريد الإلكتروني: international@brh.bund.de،
الموقع الإلكتروني: www.bundesrechnungshof.de.

أزيس رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة بإندونيسيا

قام مجلس المراجعة بجمهورية إندونيسيا بتعيين السيد الدكتور / هاري أزهر أزيس رئيساً جديداً للمجلس.

تولى السيد الدكتور / هاري أزهر أزيس منصب رئيس مجلس المراجعة لجمهورية إندونيسيا خلفاً لرئيس المجلس السابق، الدكتور/ ريزال جليل، الذي انتهى تفويضه يوم 28 أكتوبر/تشرين أول 2014.

كان الدكتور/ أزيس قبل هذا التعيين عضواً بالبرلمان وخبيراً اقتصادياً وخبيراً سياسياً إندونيسياً. كما شغل منصب نائب رئيس اللجنة الحادية عشر بالبرلمان المختصة بمجالات المالية والتخطيط الوطني للتنمية والمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.

كما كان الدكتور/ أزيس قبل الدخول في البرلمان محاضراً في عدة جامعات بإندونيسيا. وتلقى تعليمه في المرحلة الجامعية بكلية الإدارة الصناعية بإندونيسيا. ثم سافر إلى الولايات المتحدة لدراسة الاقتصاد، وحصل على درجة الماجستير من جامعة أوريجون ودرجة الدكتوراه من جامعة ولاية أوكلاهوما.

وقد فاز الدكتور/ أزيس بالعديد من الجوائز الأكاديمية، مثل جوائز المنحة الدراسية لشباب الآسيان سنة 1987 وسنة 1993. وقد كتب أبحاثاً عديدةً تم نشرها في كل من وسائل الإعلام الوطنية والمحلية.

ولمزيد من المعلومات، اتصل بمجلس المراجعة لجمهورية إندونيسيا:
البريد الإلكتروني: international@bpk.go.id،
الموقع الإلكتروني: www.bpk.go.id.

د. هاري أزهر أزيس – الرئيس الجديد لمجلس المراجعة بجمهورية إندونيسيا

عمل الجهاز الأعلى للرقابة في لاتفيا مع أجهزة تنفيذ القانون لتحقيق الحوكمة الرشيدة

المساءلة تشجّع الآخرين على التفكير مرتين قبل التسرع في التعامل مع الممتلكات العامة والموارد المالية

أثرت الأحداث الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة تأثيراً جوهرياً في الرفاهية العامة وخلقت تحديات جديدة للحكومات الوطنية. كما أثرت هذه الأحداث في اهتمامات الأجهزة العليا للرقابة حيث انتقل تعزيز الحوكمة الرشيدة العامة إلى رأس قائمة الأولويات.

ولذلك قام مكتب المراجعة العام بجمهورية لاتفيا هذا العام بتكثيف تعاونه مع أجهزة تنفيذ القانون.

ويعد مكتب المراجعة العام في لاتفيا جهاز مستقل يعمل وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. ولا يعد مسئولاً عن ضبط من يدان بالاستخدام غير الصحيح للأموال العامة وإخضاعه للمساءلة؛ حيث تقع هذه المهمة ضمن صلاحيات مكتب النائب العام لجمهورية لاتفيا وشرطة دولة لاتفيا ومكتب منع ومكافحة الفساد.

ويؤدي التحديد في الوقت المناسب للقضايا التي تعيق إجراء تحقيقات فعالة إلى تحقيق النتائج المرجوة وهي إخضاع المسئولين للمساءلة عن سوء استخدام الأموال العامة بسوء نية أو من خلال انعدام الكفاءة دون عذر.

ومن ثم تستخدم المساءلة لتشجيع الآخرين على التفكير مرتين قبل التسرع في التعامل مع الممتلكات والموارد المالية العامة في ضوء متطلبات القانون واللوائح.

ولذلك يرى مكتب المراجعة العام في لاتفيا أنه من المهم بالنسبة لتلك المنظمات المشاركة في التحقيق والملاحقة القضائية لسوء استخدام الأموال العامة أن تناقش بنشاط سبل تحسين فعاليتها وكفاءتها.

وخلال عام 2014 عقدت عدة اجتماعات ضمت ممثلين عن مكتب النائب العام وشرطة الدولة. حيث ناقش المشاركون ضرورة قيام شرطة الدولة ومكتب المراجعة العام في لاتفيا بعقد اجتماعات لتوضيح عملية إعادة النظر في مواد المراجعة.

والآن سوف يقوم مكتب المراجعة العام في لاتفيا بإخطار أجهزة تنفيذ القانون بأي معلومات يحصل عليها أثناء عمليات المراجعة والتي تكشف عن احتمال وجود نشاط إجرامي، وعلي نحو يزيد من سرعة كشف هذا النشاط.

كما نظم مكتب المراجعة العام في لاتفيا دورات تدريبية لمسئولي شرطة الدولة بشأن عمليات ومنهجية المراجعة بمكتب المراجعة العام. وتهدف هذه الدورات التدريبية إلي مساعدة المحققين على الفهم الأفضل للمعلومات الواردة في تقارير المراجعة التي يعدها مكتب المراجعة العام حتى يمكنهم المضي قدماً في المزيد من التحقيق.

ونتيجة لهذه المناقشات مع أجهزة تنفيذ القانون، قام مكتب المراجعة العام في لاتفيا بتحسين عدة آليات من آليات عمله. التي أصبحت تتضمن الآن احتواء التقارير المرفوعة لأجهزة تنفيذ القانون علي معلومات أكثر اكتمالاً واستفاضةً عن التعديات، فضلاً عن وثائق ملموسة، توضح الانتهاكات للمتطلبات القانونية والتنظيمية التي كشفت أثناء عمليات المراجعة.

كما بدأ مكتب المراجعة العام في لاتفيا في التعاون النشط مع خبراء الطب الشرعي والشرطة للرد على أسئلة حول كيفية إجراء عمليات التفتيش المحاسبي وما العمل عند اختلاف رأي الخبراء عن رأي المراجعين العاملين بمكتب المراجعة العام.

وخلال الفترة من 2006 إلي 2014، أخطر مكتب المراجعة العام في لاتفيا أجهزة تنفيذ القانون بانتهاكات قانونية تم كشفها من خلال 168 عملية مراجعة (83 مراجعة مطابقة و85 مراجعة مالية).

ويسُّر مكتب المراجعة العام في لاتفيا ما يشهده من تشجيع كل من النائب العام وشرطة الدولة على إيلاء المزيد من الاهتمام للإجراءات الجنائية التي تم كشفها من خلال آليات المراجعة التي أعدها الجهاز الأعلى للرقابة.

ولمزيد من المعلومات، اتصل بمكتب المراجعة لجمهورية لاتفيا: البريد الإلكتروني: lrvk@lrvk.gov.lv، الموقع الإلكتروني: www.lrvk.gov.lv.

رفع الجهاز الأعلى للرقابة لتركيا لتقارير المراجعة

الأستاذ المساعد الدكتور/ ريكاي أكييل، رئيس محكمة المحاسبات التركية، إلى اليسار
والسيد/ جميل جيجك، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى التركية.

لقد اكتملت عمليات المراجعة لسنة 2013 المنصوص عليها بموجب المواد 160 و 164 و165 من الدستور التركي وقانون الإدارة والرقابة المالية العامة رقم 5018 و قانون محكمة المحاسبات التركية رقم 6085. وقد أعدت تقارير المراجعة لمحكمة المحاسبات التركية بشأن نتائج عمليات المراجعة لسنة 2013 ورفعت إلى السلطات المختصة.

حيث رفعت إلى البرلمان يوم 12 سبتمبر/أيلول 2014 قائمة المطابقة العامة وتقرير التقييم العام للمراجعة الخارجية وتقرير التقييم العام للنشاط وتقرير تقييم الإحصاءات المالية التي أعدت نتيجةً لعمليات المراجعة لسنة 2013 وتقرير المراجعة لمحكمة المحاسبات التركية من أجل 157 منشأة، وذلك خلال زيارة قام بها الأ ستاذ المساعد الدكتور/ ريكاي أكييل رئيس محكمة المحاسبات التركية للسيد/ جميل جيجك رئيس مجلس النواب.

ونُشِرَ من بين تقارير المراجعة لمحكمة المحاسبات التركية لسنة 2013 التقارير التي رفعت إلى البرلمان وأرسلت إلى المنشآت ذات الصلة على الموقع الإلكتروني لمحكمة المحاسبات التركية وأتيحت للكافة. وسترسل التقارير المتعلقة بالإدارات المحلية إلى مجالس الإدارة المحلية ذات الصلة، وسترسل تقارير وكالة التنمية إلى المنشآت ذات الصلة، كما سترسل التقارير عن المشروعات المملوكة للدولة إلى البرلمان والمنشآت ذات الصلة.

وستنشر بعد ذلك على الموقع الإلكتروني لمحكمة المحاسبات التركية.

ولمزيد من المعلومات، اتصل بمحكمة المحاسبات التركية:
البريد الإلكتروني: int.relations@sayistay.gov.tr،
الموقع الإلكتروني: www.sayistay.gov.tr.

استعادة الثقة العامة:

مستقبل مهنة المراجعة في هولندا

إعداد: إلين فان شوتين
الأمين العام لمحكمة المراجعة لهولندا

شهدت السنوات الأخيرة عدة أحداث كبرى انطوت علي سوء الجودة وعدم اللياقة في ال سلوك الخاص بمهنة المراجعة في هولندا. ولقد ثبت مراراً وتكراراً أن جودة العمل المنجز من قبل المراجعين ليست في الحدود المعقولة.

وقد تعرضت مهنة المراجعة في هولندا لضغوط متزايدة في الأشهر الأخيرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذا ما دفع المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين لتشكيل لجنة للتوصل إلى مقترحات لمستقبل مهنة المراجعة، والتي نشرت تقريرها يوم 25 سبتمبر/أيلول 2014.

كما نشرت الهيئة الهولندية للأسواق المالية تقريراً في نفس اليوم، تلك الهيئة التي يتعين عليها بموجب قانون الإشراف علي مكاتب المراجعة، أن تشرف على مكاتب المراجعة التي تصدر تقارير المراجعة ذات الصلة بسوق المال الهولندية. وقد التزمت مكاتب المراجعة التي تريد القيام بعمليات "المراجعة القانونية" في هولندا منذ أكتوبر/تشرين أول 2006 بالحصول علي ترخيص من الهيئة الهولندية للأسواق المالية.

وقد تبين من تقرير الهيئة الهولندية للأسواق المالية أن جودة عمليات المراجعة القانونية التي تقوم بها مكاتب المراجعة "الأربعة الكبار" لا ترقى إلى مستوى المعايير.

ومن ثم قمنا خلال صيف سنة 2014 بمناقشة تلك التطورات مع عدد من الجهات المعنية على مستوى عال. وكانت استعادة الثقة العامة هي القضية المركزية في هذه المناقشات.

ومما لا شك فيه أن جمهور العامة يفقد الثقة في مهنة المراجعة التي عادةً ما حظيت بكل تقدير واحترام. وتعتبر استعادة الثقة العامة من الأمور التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة للقطاع العام الذي يعتمد على قطاع محاسبي قوي يهتم بالجودة.

كما قمنا بالتأكيد في رسالة إلى البرلمان في نوفمبر/ تشرين ثاني 2014، على القضايا الرئيسية التي تؤثر على القطاع العام في النقاش.

إن مشكلات مهنة المراجعة تؤثر كذلك في القطاع العام. فكافة المدارس وجمعيات الإسكان والسلطات المحلية والهيئات الحكومية تستخدم تقارير المراجعة التي وضعتها مكاتب المراجعة الخاصة. وعند القول بأن الحكومة من الشعب وإلي ا لشعب، فإن هذا يعني أن الشعب بحاجة للاطمئنان المتواصل إلي أن حكومته تتصرف بنزاهة وتنفق أمواله بعناية وتكون واضحة من حيث نواياها وقدراتها علي الوفاء بوعودها.

وينبغي أن ينعكس هذا من خلال جودة عمليات المراجعة التي تقوم بها مكاتب المراجعة الخاصة التي تعمل من أجل القطاع العام. وحين ذلك فقط يكون جمهور العامة واثقاً في أن الحكومة تنفق أموال دافعي الضرائب بعناية.

هناك تقرير صدر مؤخراً عن الهيئة الهولندية للأسواق المالية ، يتضمن العديد من الحوادث في الماضي القريب، ويتضح من خلاله أنه، للأسف، لم تعد الثقة في مهنة المراجعة مسألة مؤكدة. فقد تآكلت سمعة مهنة المراجعة عموماً، والمحاسبين القانونيين على وجه الخصوص. وأصبحت بحاجة لاستعادة الثقة العامة.

وغني عن القول أن الاهتمام الذي توليه محكمة المراجعة الهولندية لمهنة المراجعة في هولندا ليس بالجديد، وينبع من واجبنا القانوني لمراجعة التقارير السنوية للوزارات. وتتلقى السلطات المحلية ومجالس المحافظات في هولندا منحاً مخصصة لأغراض محددة من الحكومة لأداء مجموعة متنوعة من المهام، مثل الإغاثة من الكوارث والتخفيف من الحرمان في مجال التعليم. كما وزعت الحكومة المركزية منحاً مخصصةً لأغراض محددة سنة 2013 بلغت قيمتها 12.7 مليار يورو . وتم مراجعة هذه المنح وفقاً لمبدأ "خضوع المعلومة الواحدة لمراجعة واحدة "، الذي يعني أن السلطات المحلية تقدم طمأنة بشأن إنفاق المنح المخصصة لأغراض محددة في مرفق بتقريرها السنوي، الذي يراجعه مكاتب المراجعة الخاصة. وتمكننا في سنة 2011 من كشف موطن قصور خطير في نظام خضوع المعلومة الواحدة لمراجعة واحدة

"لقد تآكلت سمعة مهنة المراجعة عموماً، والمحاسبين القانونيين على وجه الخصوص. وأصبح هناك حاجة لاستعادة الثقة العامة" .

— ايلين فان شوتين

كما أظهرت المراجعة التي قمنا بها أن جودة العمل الرقابي لم توفر أساساً كافياً لتحديد ما إذا كانت المنح المخصصة لأغراض محددة قد أنفقت بطريقة قانونية أو نظامية.

ولحسن الحظ، فقد تحسن هذا الوضع الآن حيث اتخذ وزير الداخلية سنة 2013 خطوات لتحسين نظام خضوع المعلومة الواحدة لمراجعة واحدة وإبلاغ البرلمان وفقاً لذلك. ومع ذلك، لا ينتقص هذا من أهمية ملاحظتنا الأصلية. وتخطط الحكومة الآن لنقل المزيد من المهام والمسئوليات والموازنات فيما يتعلق برعاية الشباب والخدمات الاجتماعية للسلطات المحلية بما يمثل موازنة سنوية تتجاوز 8 مليار يورو). وستقوم مكاتب المراجعة الخاصة بمراجعة هذا الإنفاق. ومن ثم يتعين علي جمهور العامة أن يكون علي ثقة بأن هذا المال العام ينفق بشكل جيد، مما يعني أن جودة أعمال المراجعة التي تؤديها هذه المكاتب يجب أن تكون فوق الشبهات.

كما ذكرت الهيئة الهولندية للأسواق المالية في تقريرها الصادر في 25 سبتمبر/أيلول أن نسبة 60٪ من أعمال المراجعة التي أجريت للشركات العامة وشبه العامة اتسمت بعدم كفاية الجودة. وعلى الرغم من أن ارتفاع نسبة أعمال المراجعة في منشآت المصلحة العامة التي صنفت باعتبارها غير كافية أيضاً، كانت النسبة أقل بكثير، حيث بلغت 31٪.

وطبقاً لقانون إشراف مكاتب المراجعة، تعرف "منشأة المصلحة العامة" باعتبارها شركة مساهمة عامة، من بين أنواع مختلفة أخرى من المنظمات. ومع ذلك، فإن المنظمات التي تكون المصلحة العامة فيها أكثر وضوحاً، أي منظمات القطاع العام، لا تندرج تحت تعريف منشأة المصلحة العامة . وحيث أن منظمات القطاع العام مثل المدارس والمستشفيات وشركات الإسكان ذات أهمية عامة حيوية، فلا معنى لهذا التعريف.

ويقدم الآن المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين والهيئة الهولندية للأسواق المالية اقتراحاً لتغيير هذا الوضع. ونؤيد التوصيات التي قدمتها الهيئة الهولندية للأسواق المالية والمعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين لتوسيع تعريف منشآت المصلحة العامة بحيث يمتد إلي القطاع العام.

ومع ذلك، يجب بذل عناية كبيرة إلي السرعة التي يتم بها توسيع تعريف منشآت المصلحة العامة ليمتد إلي ا لقطاع العام والطريقة التي يتم بها ذلك. ولا يتعلق الأمر فقط بالعديد من المنظمات المختلفة، بل يكون عدد أصحاب تراخيص منشآت المصلحة العامة محدوداً.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تصميم إطار منشآت المصلحة العامة للمنظمات الخاصة التي تتم حوكمتها بطريقة تختلف عن المنظمات الممولة بالكامل أو جزئياً من المال العام. وتختلف حوكمة السلطة المحلية اختلافاً كلياً عن طريقة حوكمة الشركات الخاصة.

ولهذا السبب، نصحنا البرلمان لاستكشاف كيف يمكن تحسين دور المراجعين للسلطات المحلية قبل توسيع إطار منشآت المصلحة العامة بحيث يمتد إلى السلطات المحلية. وهذا أمر مهم خاصةً أن السلطات المحلية تشعر أن النظام الحالي لعمليات المراجعة النظامية يستند كثيراً على النظام المستخدم لمراجعة المشروعات الخاصة، وبالتالي فهو غير فعال وغير كفء.

وقمنا في سنة 2013 بإبلاغ البرلمان أن مشاركة الإنفاق العام التي أذن بها البرلمان في شكل قوانين الموازنة تنخفض – تدريجياً لكن بثبات. وللتعويض عن هذا الاتجاه، فإن هناك بقدر مشاركة متزايد من الإنفاق العام (كالإنفاق بواسطة السلطات المحلية، والإنفاق على الرعاية والضمان الاجتماعي) يحدث فيما وراء مجال رؤية ونفوذ البرلمان . ويهتمد البرلمان والسلطات المحلية على مكاتب المراجعة الخاصة للتأكد من أن هذه الأموال تنفق وفقاً للقوانين واللوائح.»

تكون الحكومة من الشعب وإلي الشعب. وهذا يعني أن الشعب بحاجة للاطمئنان المتواصل إلي أن حكومته تتصرف بنزاهة وتنفق أمواله بعناية وتكون واضحة من حيث نواياها وقدراتها علي الوفاء بوعودها.

أبلغنا البرلمان أيضاً أن المبلغ المتزايد من المال العام يقع خارج المسئولية المباشرة للوزير المختص. وهذا ينطبق، على سبيل المثال، على صندوق البلديات (الذي ستزيد موازنته بأكثر من 10 مليار يورو اعتبارا من 1 يناير/كانون ثاني 2015، في أعقاب عملية اللامركزية)، والشرطة الوطنية، والمدارس. ويعتمد البرلمان على مكاتب مراجعة خاصة لتقديم الاطمئنان بشأن نظامية هذا الإنفاق.

وبالتالي يعتبر هذا سبب إضافي يدفعنا للمشاركة في النقاش حول توسيع تعريف منشآت المصلحة العامة ليمتد إلي منظمات القطاع العام وبمصطلحات أعم، في النقاش حول الإجراءات التي اتخذتها مهنة المراجعة لتحسين جودة عملها.

وتوجد قضيتان إضافيتان نرى أن لهما أهمية خاصة. القضية الأولى ، عدم ذكر حوكمة مهنة المراجعة نفسها سواء في التقرير الصادر عن المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين أو في التقرير الصادر عن الهيئة الهولندية للأسواق المالية.

تتطلب الأزمة التي تواجهها مهنة المراجعة الآن إجراءات حاسمة وقيادة حازمة، لا سيما في تلك المجالات حيث يجب استعادة الثقة العامة باعتبارها مسألة تحظى بالأولوية، كما هو الحال فيما يتعلق بالقطاع العام.

ونعتقد أنه سيكون من المفيد دراسة ما إذا كان توسيع تعريف منشآت المصلحة العامة ليمتد إلي منظمات القطاع العام من شأنه أن يؤثر على حوكمة المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين .

ويمكن أن يساعد هذا أيضاً في حل بعض المشكلات المتعلقة بقوانين ولوائح محددة. يتم في الوقت الحالي من خلال مفاوضات بين الوزارة المعنية والمعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين حل المشكلات الناجمة عن تعقيد القوانين واللوائح المحددة. قد يكون من الحكمة مناقشة المشكلات في سياق أوسع، بحيث يمكن استخلاص الدروس المستفادة للقطاع العام ككل بما يمكّن من العثور علي حلول مماثلة للمشكلات المماثلة.

القضية الثانية، تقترح اللجنة إنشاء مؤسسة مستقلة لدراسة أسباب ضعف مراقبة الجودة وآثار العمل الوطني والدولي فيما يتعلق بمهنة المراجعة.

ونرحب برغبة مهنة المراجعة في تعزيز قدرتها على التعلم ودراسة أوجه القصور والحوادث. ونوصي بمراعاة الخصائص المحددة للقطاع العام، والتي تتطلب منهجاً مصمماً خصيصاً لهذا الغرض باستخدام خبرات محددة.

وقد عرضنا عقد اجتماعات ولقاءات مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل وزير المالية والهيئة الهولندية للأسواق المالية والمعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين لمناقشة كيفية إنجاز هذه الأمور.

ولقد سعيت أن أوضح في هذه المقالة أن التطورات الأخيرة التي تؤثر على مهنة المراجعة في هولندا لم تصل إلى نهايتها المطاف. وفي الواقع، لقد بدأت فقط عملية التغيير ليس إلا.

وقد بدأت مكاتب المراجعة الآن اعتماد 40 تدبيراً مختلفاً اقترحتها لجنة المعهد الهولندي للمحاسبين القانونيين. وتشمل هذه التدابير تغييرات في الحوكمة ونماذج الأعمال وهياكل الأجور فضلا عن وضع لوائح رادعة، الخ...

وتخطط محكمة المراجعة ال هولندية كي ترصد عن كثب التدابير المتخذة لتحسين جودة العمل الرقابي في القطاع العام. وكما سبق أن أوضحت، يؤدي توسيع تعريف منشآت المصلحة العامة ليمتد إلي منظمات القطاع العام دوراً هاماً في هذا المجال.

وإنني مهتمة جداً للإصغاء للزملاء من الأجهزة العليا للرقابة الأخرى بشأن ما إذا كانوا قد واجهوا نفس القضايا في مهنة المراجعة في دولهم، وما إذا كانت لديهم أي اقتراحات أو دروس يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة لنا في هولندا.

رجاء عدم التردد في الاتصال بي علي البريد الإلكتروني الآتي: e.vanschoten@rekenkamer.nl.

استخدام الإجراءات الرقابية في مراجعة الإيرادات

تتوفر مواد إرشادية محدودة فيما يتعلق بمراجعة الإيرادات بالرغم من أنها مجال هام من مجالات مراجعة القطاع العام. ويقدم الجهاز الأعلى للرقابة لنيبال خبراته كأمثلة يحتذي بها لغيره من الأجهزة العليا للرقابة المهتمة بمراجعة الإيرادات.

إعداد: رومو براساد دوتيل
مساعد المراجع العام، مكتب المراجع العام لنيبال

بالرغم من أن مراجعة الإيرادات مجال هام من مجالات مراجعة القطاع العام، تتوفر مواد إرشادية محدودة فيما يتعلق بهذا الموضوع . وقد استخدم مكتب المراجع العام لنيبال للتوصل إلي استنتاجات مبنية علي معلومات جيدة عند تنفيذ عمليات مراجعة الإيرادات مجموعة من الإجراءات بدلاً من الاستعانة بم نهج واحد. ونقدم خبراتنا كأمثلة يحتذي بها للأجهزة العليا للرقابة الأخرى المهتمة بمراجعة الإيرادات.

تتكون الإيرادات من جميع أنواع متحصلات الحكومة مثل الضرائب والمكوس والرسوم والجبايات والفوائد وأرباح الأسهم والدخل من بيع الأصول والاستثمارات وتأجير الممتلكات الحكومية. ويقع على عاتق سلطات الإيرادات التيقن من أن جميع الإيرادات يتم تقديرها وتحصيلها وإيداعها في خزانة الحكومة بشكل صحيح – وهذا هو الهدف الرئيسي لمراجعي الإيرادات للتأكد من المطابقة للاشتراطات القانونية في هذا التقدير والتحصيل والإيداع للإيرادات.

ينص إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن تعاليم المراجعة (1977) على أن للأجهزة العليا للرقابة سلطة القيام بكل من مراجعة تحصيل الضرائب إلى أقصى حد ممكن وفحص ملفات ضريبية فردية. وقد وضعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة؛ حيث تتعامل هذه المعايير مع المراجعة المالية ومراجعة المطابقة ومراجعة الأداء.

ويمكن أيضا أن تستخدم هذه المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمراجعة الإيرادات. ومع ذلك، لم تطور الإنتوساي أي ملاحظات إرشادية لمراجعة الإيرادات. كما تقل الدراسات السابقة في هذا المجال. ولذا يستند هذا المقال إلى حالات عملية من الجهاز الأعلى للرقابة لنيبال في استخدام الإجراءات الرقابية لمراجعة الإيرادات.

استخدام الإجراءات الرقابية

قام المراجعون أثناء مرحلة التخطيط لمراجعة الإيرادات، من أجل الإلمام بنظام إدارة الضرائب، باستعراض العمليات التشغيلية وبيئة تكنولوجيا المعلومات والسياسات والتوجيهات والاشتراطات القانونية والأدوار والمسئوليات وإجراءات الرقابة وآليات الوصد لوزارة الإيرادات الداخلية لنيبال. ثم حدد المراجعون المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة المرتبطة بالمطابقة للقوانين والتعليمات. واختير للمراجعة في نهاية هذه العملية المجالات الحائزة على أكبر احتمال للمخاطرة وأكبر تأثير على تحصيل الإيرادات.

وصممت إجراءات مراجعة ثلاثة — اختبار الرقابة والإجراءات التحليلية الواقعية واختبار التفاصيل — لاستخدامها في مراجعة الإيرادات. وتناقش أدناه أمثلة للجمع بين إجراءات المراجعة لجمع إثباتات مراجعة كافية وملائمة.

الحالة الأولى: وجود معاملات غير متوافقة

قد أدخلت وزارة الإيرادات الداخلية لنيبال نظاماً يقتضي قيام دافعي الضرائب بتحميل معاملات الشراء والبيع بمبالغ تزيد عن 5200 دولار أمريكي . يجب أن يحدد دافعو الضرائب هؤلاء رقم حسابهم الدائم في نظام تكنولوجيا المعلومات لوزارة الإيرادات الداخلية. يساهم هذا الترتيب أساسياً في مكافحة التهرب الضريبي.

أثناء أداء اختبار الرقابة، فحص المراجعون فعالية النظام. لاحظوا أن وزارة الإيرادات الداخلية قد طورت أيضاً برنامج »

صممت إجراءات مراجعة ثلاثة — اختبار الرقابة والإجراءات التحليلية الواقعية واختبار التفاصيل — لاستخدامها في مراجعة الإيرادات.

إلكتروني لعدم التوافق يمكن تشغيله في نظام تكنولوجيا معلوماتها لتحديد الاختلافات الواردة بتقارير دافعي الضرائب بشأن معاملات الشراء والبيع. وهكذا أنتج النظام تقارير عن الآلاف من المعاملات غير المتوافقة.

ومع ذلك، لم تقدّر وزارة الإيرادات الداخلية التأثيرات الضريبية المترتبة على هذه الأحداث.

اكتشف المراجعون أيضاً عدم قيام بعض دافعي الضرائب بتحميل معاملاتهم في النظام. وتم التحقق من تفاصيل الإقرار الضريبي لدافعي الضرائب حتى عند عدم تحميلهم لمعاملات شرائهم وبيعهم. ويشير هذا إلى عدم الاتساق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية لوزارة الإيرادات الداخلية. وتم في الواقع اكتشاف عدم فعالية النظام في مكافحة التهرب الضريبي نظراً لعدم وجود إدارة سليمة.

أجرى المراجعون أيضاً اختبار الإجراءات التفصيلية بانتقاء 157 دافع ضرائب ورد بالتقارير عدم توافق معاملاتهم. قارن المراجعون تفاصيل الإقرارات الضريبية المقدمة إلى وزارة الإيرادات الداخلية مع دفاتر الشراء والبيع لدافعي الضرائب كل على حدة ، واكتشفوا حالات عديدة لعدم كفاية نظام التقارير.

على سبيل المثال، قدم دافع ضرائب "أ" تقريراً بشأن عملية شراء من دافع ضرائب "ب" بينما لم يقدم دافع الضرائب "ب" تقريراً بشأن عملية بيع. وبالمثل، قدم دافع ضرائب "س" تقريراً بشأن عملية بيع إلي دافع ضرائب "ص" بينما لم يقدم دافع الضرائب "ص" تقريراً بشأن عملية شراء.

أثناء تجميع مثل هذه الحالات، اكتشف المراجعون تقديم تقرير بأقل من القيمة الحقيقية لمعاملة بيع بمبلغ 16 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى فقدان حوالي 8 مليون دولار أمريكي في إيرادات ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.

تم رفع تقارير عن حالات التهرب الضريبي هذه إلى وزارة الإيرادات الداخلية ، التي بدأت منذ ذلك الحين عملية تقدير للالتزامات الضريبية.

الحالة الثانية: زيادة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة

يجوز وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة الإعفاء من دفع ضريبة القيمة المضافة علي المشتريات بمبلغ ضريبة القيمة المضافة المحصل من المبيعات. يقدم دافع الضرائب إقرار خصم إلى وزارة الإيرادات الداخلية إذا كان مبلغ ضريبة القيمة المضافة المحصل أكثر من مبلغ ضريبة القيمة المضافة المدفوع أثناء الشراء. وبالمثل، يقدم دافع الضرائب إقرار إضافة إذا كان مبلغ ضريبة القيمة المضافة المدفوع أعلى من مبلغ ضريبة القيمة المضافة المحصل.

اكتشف المراجعون أثناء أداء اختبار الرقابة لهذه العملية أن مأمور الضرائب راجع أقل من 2٪ من إقرارات ضريبة القيمة المضافة المقدمة لوزارة الإيرادات الداخلية.

وحيث لوحظت نقاط ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية، قام المراجعون بتوسيع إجراءات المراجعة وأدوا إ جراءات تحليلية واقعية بجمع المعلومات المتعلقة بسنة 2013/2012 فيما يخص إقرارات الخصم والإضافة لضريبة القيمة المضافة.

اكتشفوا أن نسبة 22٪ من دافعي الضرائب المسجلين في نظام ضريبة القيمة المضافة لم تقدم إقرارات ضريبة القيمة المضافة إلى وزارة الإيرادات الداخلية. وفيما يخص دافعي الضرائب الذين قدموا إقرارات فعلاً ، قدمت نسبة 32٪ إقرارات بأنه لا يستحق عليهم أي ضرائب ، وقدمت نسبة 52٪ إقرارات إضافة. ويشير هذا إلى وجود مشكلة خطيرة في تنفيذ ضريبة القيمة المضافة.

كما أشار المراجعون أنه أثناء سنة 2013/2012، بلغ إجمالي إقرارات خصم ضريبة القيمة المضافة المقدمة من دافعي الضرائب 252 مليون دولار أمريكي فقط، بالمقارنة مع إجمالي إقرارات الإضافة بمبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي. وكان مبلغ إقرارات إضافة ضريبة القيمة المضافة 7.2 أضعاف مبلغ إقرارات الخصم؛ مما يوضح أن دافعي الضرائب يطالبون بمبالغ ضريبة قيمة مضافة من خزينة الحكومة عدة أضعاف المبالغ المدفوعة في النظام.

"تبين خبراتنا أن أي إجراء مراجعة منفرد، قائم بذاته، لا يمكن أن يقدم جودة إثباتات المراجعة التي يمكن أن ينتجها مزيج من المناهج".

— رومو براساد دوتيل

يستخدم المراجعون أيضاً اختبار الإجراءات التفصيلية، بالانتقاء العشوائي لدافعي ضرائب من أجل القيام با لمراجعة لتحديد سبب زيادة الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة. وأسفر هذا الاختبار عن أن الأسباب الرئيسية للاختلافات تتمثل في زيادة الإعفاءات الحكومية بشأن ضريبة القيمة المضافة وتقديم فواتير وهمية. وتم رفع تقرير عن هذه المسألة إلى وزارة الإيرادات الداخلية للقيام بالتحقيق في كل حالة على حدة.

الحالة الثالثة: الفائدة المطالب بها عن القروض المخصصة للأغراض غير التجارية

ينص قانون الضريبة علي الدخل المعمول به في نيبال على إمكانية استقطاع فقط الفائدة المدفوعة علي القروض المستخدمة لأغراض تجارية، وليس علي القروض الشخصية أو غيرها من القروض.

لاحظ المراجعون أثناء مراجعة بيئة الرقابة في مكاتب الإيرادات الداخلية وجود إقرارات ضريبية قدمها دافعو ضرائب يطالبون بإثبات نفقات الفائدة فقط عندما تجري وزارة الإيرادات الداخلية مراجعة للضرائب.

عادةً ما تنتقي وزارة الإيرادات الداخلية نسبة 2٪ فقط من جميع الإقرارات المقدمة من أجل متابعة عمليات المراجعة. وبالتالي حدّد المراجعون أن المطالبات المتعلقة بنفقات الفائدة كانت مجال مخاطرة بالنسبة لمراجعة سنة 2012–2013.

أدى المراجعون اختباراً للتفاصيل من أجل تحديد الاستخدام الفعلي للقروض التي حصل عليها دافعو الضرائب. وتم التحقق من القروض والفوائد المدفوعة، وكذلك مراجعة التدفقات الداخلة والخارجة النقدية السنوية لدافعي ضرائب منتقين عشوائياً.

اكتشف المراجعون أن دافعي ضرائب حصلوا علي قروض في تواريخ مختلفة ومن بنوك مختلفة عما ورد بالتقارير. ومع ذلك، لاحظ فاحصو الضرائب كفاية الأرصدة النقدية والمصرفية للمستفيدين من القروض من أجل متطلبات الأغراض التجارية.

لوحظ في مراجعة التدفقات النقدية الخارجة أن دافعي الضرائب قد أعطوا الأموال المتاحة للمديرين، أو قد قدموا أموال لمنشآت أخرى أو أشخاص آخرين ليس لهم أي علاقة تجارية مباشرة معهم. وأشار المراجعون إلي أن هذه القروض لم تستخدم لأغراض تجارية ومن ثم، وفقاً للاشتراطات القانونية، لا يجوز الاستقطاع الضريبي للفائدة على هذه القروض.

وأسفرت المراجعة عن أن الفائدة المطالب بها بشأن قروض لم تستخدم لأغراض تجارية أدت إلي خسارة إيرادات تعرضت لها الحكومة بمبلغ 500.000 دولار أمريكي.

الخلاصة

تضع إجراءات المراجعة تصورات للأنشطة المؤداة لجمع إثباتات مراجعة كافية وملائمة. أدى المراجعون في الحالات الثلاثة المذكورة أعلاه لمراجعة الإيرادات ثلاثة إجراءات رقابية — اختبار الرقابة والإجراءات التحليلية الواقعية واختبار التفاصيل — لتخفيف مخاطرة الأخطاء الجوهرية. وتبين خبراتنا أن أي إجراء مراجعة منفرد، قائم بذاته، لا يمكن أن يقدم جودة إثباتات المراجعة التي يمكن أن ينتجها مزيج من المناهج.

دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة وضع السياسات وسن القوانين

إننا نناقش الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأجهزة العليا للرقابة في رفع جودة وضع السياسات وسن القوانين علي أساس الإثبات . وسنبين أن هناك عدة أجهزة عليا للرقابة قامت في السنوات الأخيرة بإجراء أعمال مراجعة لعمليات وضع السياسات وأنه بالإمكان اعتبار ذلك مجالاً متجاوزاً لمراجعة الأداء. ومن ثم نحث الأجهزة العليا للرقابة لتبادل الخبرات بشأن هذا الموضوع بحيث يمكن تشجيع المراجعين للتعرف علي أسئلة وأساليب المراجعة ذات الصلة.

إعداد: الدكتور/ أوري باكارينين، رئيس شعبة مراجعة الأداء
والسيد/ أنو كوتيرانتا ، مراجع أول، مراجعة السياسة المالية، مكتب المراجعة الوطني بفنلندا

ملاحظة المحرر:

يتم إثراء هذا المقال بالإضافة إلي بحث وخبرة المؤلفين في مجال المراجعة بمناقشات جرت في ورشتي عمل حيث تعتمد هذه الورقة البحثية على المناقشات التي جر ت في ورشة عمل "مراجعة عملية وضع السياسات و كيفية إنشاء هيئات ضبط أفضل" والتي قدمها المؤلفان في مؤتمر شباب الأوروساي المنعقد في روتردام في نوفمبر/ تشرين ثاني 2013، وورشة عمل " دور مكاتب المراجعة في سياسات هيئات الضبط "، والتي أدارتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مؤتمر إصلاح هيئات الضبط الدولي المنعقد في برلين في فبراير/شباط 2013.

وضع السياسات أو سن القوانين؟

يستخدم في هذا المقال مصطلحان "وضع السياسات" و"سن القوانين" لوصف إعداد القواعد القانونية. يشدد مصطلح "وضع السياسات" باللغة العربية على دور متخذي القرارات السياسي، بينما يشير مصطلح "سن القانون" بدرجة أكبر إلى العمل التقني الذي يقوم به موظفو الخدمة المدنية. ومع ذلك، لا يمكن في بعض اللغات والنظم الأخرى إجراء هذا التمييز بين المصطلحين بسهولة.

لماذا يجب مراجعة عمليات وضع السياسات؟

يمكن أن تساهم الصياغة المتأنية للقواعد القانونية في الاستخدام الفعال للموارد العامة والقدرة التنافسية والرعاية الاجتماعية. وقد يترتب علي فشل هيئات الضبط آثار وخيمة؛ حيث نتجت الأزمة المالية عام 2008 جزئياً من عدم اكتمال أعمال هيئات الضبط والتنفيذ.

إن المراجعة توجد حافزاً للمسئولين الحكوميين لعمل تقييمات أفضل للتأثير والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين وتطوير إدارة هيئات الضبط.

وقد يكون وضع السياسات في حد ذاته وظيفة تنطوي على إنفاق عام كبير. وتبعا لنطاق الاختصاص، يمكن وجود مئات أو آلاف من المسئولين الحكوميين المشاركين مباشرةً في الأعمال التحضيرية. وبالتالي، يمكن أيضاً تبرير تقييم وضع السياسات بموجب الأهمية الاقتصادية المباشرة.

دورة السياسة وأسئلة المراجعة

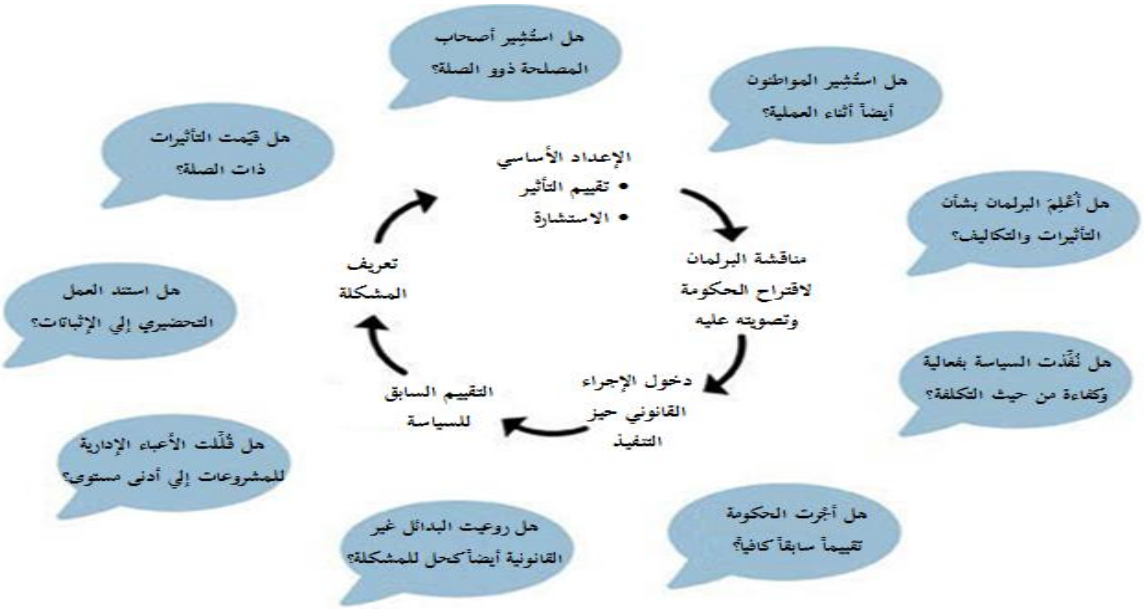

ويتوقع المواطنون وأعضاء البرلمان أنه بإمكان الأجهزة العليا للرقابة تقييم عمليات وضع السياسات. وتعتبر هذه الدعوة أو الرغبة التي أعربت عنها الأجهزة العليا للرقابة "العملاء" بمثابة الحجة النهائية للحاجة لمراجعة وضع السياسات. وقد تكون الأجهزة العليا للرقابة في بعض الدول أيضاً السلطة العامة الوحيدة التي يمكّنها وضعها من التقييم المستقل لعمليات وضع السياسات.

ما أنواع المراجعة التي أجريت؟

قام العديد من الأجهزة العليا للرقابة في السنوات القليلة الماضية بمراجعة سياسة هيئات الضبط . وهناك استقصاء حديث أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كشف أن الأجهزة العليا للرقابة في **14** من الدول الأعضاء، والتي يبلغ عددها الإجمالي **34** دولة، قامت بمراجعة أدوات أو برامج إدارة هيئات الضبط (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، **2014**، إطار المنظمة لتقييم سياسة الضبط: **68–72**، انظر الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/governance/oecd-framework-for-regulatory-policy-evaluation_9789264214453-en#page1).

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا نتيجة متوسطة وتدعو بطريقة غير مباشرة إلى تعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال. وفحصنا أنواع المراجعة التي أجرتها الأجهزة العليا للرقابة الأوربية. وهناك أمثلة لتقارير المراجعة الأخيرة من سبعة أجهزة عليا للرقابة واردة في مربع المعلومات الوارد أدناه.

واكتشفنا عند فحص تقارير المراجعة بشأن وضع السياسات أن أكثر من جهاز أعلى للرقابة راجع الموضوعات الأربعة الآتية:

- تحليل الأثر: الأجهزة العليا للرقابة لكل من المحكمة الأوربية للمراجعين والمملكة المتحدة وفنلندا والنرويج وسويسرا.
- إعداد أو تنفيذ ضوابط وتوجيهات الاتحاد الأوربي: الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة المتحدة وفنلندا وهولندا.
- سياسة هيئات الضبط للحكومة: الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة المتحدة وفنلندا.
- تقييم برامج الحد من العبء الإداري: الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة المتحدة والسويد.

وتشير المقارنة الموجزة التي عقدناها إلى أن عملية وضع السياسات موضوع متجاوز للمراجعة الأداء. وربما ما زالت هناك أجهزة وطنية عليا للرقابة غير مدركة أن أسئلة المراجعة نفسها قد طرحتها أجهزة عليا للرقابة أخرى عديدة في أماكن أخرى حيث أنه ، على حد علمنا، لم يناقش مجال المراجعة هذا على نطاق واسع في المجتمع الدولي للمراجعة الحكومية. وتتمثل النقطة التي نناقشها في أن الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بمراجعة عمليات وضع السياسات قد تستفيد من إدراك أن دول أخرى قد قيّمت نفس الموضوع. وقد يساعد فهم سياق عملية وضع السياسات المراجع علي صياغة أسئلة المراجعة »

ومعايير الجودة، كما سيتضح في القسم التالي.

كيفية مراجعة عمليات وضع السياسات؟

يوجد عدد من المعايير المتعارف عليها لتقييم جودة عملية وضع السياسات . يجب أن تكون عملية وضع السياسات تحليلية وقائمة على إثباتات ومفتوحة وتشاركية.

ويجب أثناء هذه العملية مراعاة خيارات هيئات الضبط البديلة. ويجب تزويد أعضاء البرلمان في المرحلة النهائية بجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بشأن القانون المقترح. ويوضح الرسم البياني دورة السياسة ويعرض أسئلة المراجعة التي يجب طرحها في المراحل المختلفة.

وقد تمت بلورة هذه المعايير القياسية في العديد من المبادئ التوجيهية الحكومية. وأكثرها تأثيراً التوصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجلس سياسة هيئات الضبط والحوكمة (http://www.oecd.org/governance/regulatory-policy/49990817.pdf)، حيث تؤكد توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بقوة دور وجود سياسة ضمنية للحكومة ككل من أجل جودة عملية الضبط مع مؤسسات وآليات لتنفيذ السياسة والإشراف عليها.

وتعتبر الوثائق التحضيرية الرسمية عند مراجعة عملية وضع السياسات – في معظم الحالات – مصدراً أساسياً للتحليل. وتشمل الأساليب التجريبية عادةً المقابلات مع المسئولين الحكوميين والأطراف المتأثرة بعملية الضبط والخبراء الآخرين . ويمكن جمع بيانات كمية عن الآثار المتحققة لعملية الضبط كما يمكن مقارنة هذه البيانات مع الأهداف الأولية لعملية الضبط وتقديرات آثاره.

الاستنتاجات

يوجد ما لا يقل عن ثلاثة أسباب رئيسية لوجوب قيام الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة عمليات وضع السياسات. أولاً، يمكن أن يسهم التصميم الدقيق للضوابط في توفير الموارد العامة. ثانياً، تكون الأجهزة العليا للرقابة في وضع يسمح لها با لمراجعة المستقلة للأعمال التحضيرية. ثالثاً، غالباً ما يتوقع كل من عامة الشعب والبرلمان قيام الأجهزة العليا للرقابة بعملية المراجعة – وفي الواقع، قام العديد من الأجهزة العليا للرقابة في السنوات الأخيرة بالفعل بمراجعة عمليات وضع السياسات. ومع ذلك، قد لا تكون أجهزة وطنية عليا للرقابة على علمٍ تماماً بأن أسئلة المراجعة نفسها قد حللتها أجهزة عليا للرقابة أخرى. ونقترح أنه يمكن أن يساعد الوعي بالمجال المشترك المراجعين علي إدراك أسئلة وأساليب المراجعة ذات الصلة. وقد تكون في المستقبل منصة مناقشة أو شبكة تبادل الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة مثمرةً. ■

حوكمة الضبط في وزارة الشئون الخارجية

راجع مكتب المراجعة الوطني لفنلندا سن القوانين في وزارة الشئون الخارجية سنة 2013. وكان التقييم جزءاً من تقرير مراجعة أوسع بشأن أنظمة الإدارة في الوزارة. روجعت جودة سن القانون إزاء ثلاثة معايير رئيسية هي: 1) سلامة إدارة سن القوانين، 2) إجراء تقييمات مرضية للأثر، 3) شفافية العملية التحضيرية وإشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة فيها.

إعداد التشريع الضريبي

راجع الجهاز الأعلى للرقابة لفنلندا سنة 2014 تقييمات الأثر الاقتصادي المتعلقة بالضرائب غير المباشرة. وشملت المراجعة مجموعة شاملة من الإصلاحات السابقة بشأن الضرائب غير المباشرة مثل التغيرات في ضرائب القيمة المضافة والضرائب علي الخمر والوقود. وتم في المراجعة إعادة هيكلة العمليات الحسابية الأساسية لتقييمات الأثر والتحقق من صحتها. كما فحص المراجعون ما إذا كانت مقترحات الحكومة تضمنت جميع المعلومات ذات الصلة عن الآثار الاقتصادية للتغيرات وما إذا عُرِضَت المعلومات بشكل صحيح. وأولي اهتمام أيضاً لعملية الإعداد: هل أتيح لوزارة ما يكفي من الوقت والموارد البشرية لإجراء تقييمات الأثر الملائمة؟ كما تم بحث مسألة ما إذا كانت التغييرات التي أجريت في الضرائب تتماشى مع اقتراحات النظرية الاقتصادية بشأن النظام الضريبي الكفء.

أمثلة لتقارير المراجعة بشأن عمليات وضع السياسات:

المحكمة الأوربية للمراجعين

- تقييمات الأثر في مؤسسات الاتحاد الأوربي: هل تدعم هذه التقييمات اتخاذ القرارات؟ 2010

مكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة

- تقديم إصلاح هيئات الضبط، 2011
- تقييم أثر السياسات المقترحة الجديدة، 2010
- تقديم تقييمات أثر مرتفعة الجودة، 2009
- برنامج الحد من الأعباء الإدارية، 2008
- جودة هيئات الضبط: كيف ينفذ المسئولون عن هيئات الضبط رؤية "هامبتون"، 2008
- هل ضاع المقصود في الترجمة؟ الاستجابة لتحديات القانون الأوربي، 2005

مكتب المراجعة الوطني لفنلندا

- الأثر الاقتصادي للإصلاحات الضريبية: الضرائب غير المباشرة، 2014
- الصياغة التشريعية في وزارة الشئون الاجتماعية والصحة ، 2012
- الخطة التشريعية للحكومة، 2012
- تقييم الأثر الاقتصادي للمشروعات التشريعية ، 2011
- إجراءات تحضيرية وطنية بالنسبة لل مقترحات التشريعية للاتحاد الأوربي لا سيما فيما يخص تقييم التأثيرات الاقتصادية، 2006

محكمة المراجعة لهولندا

- هيئات الضبط الأوربية: تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوربي وإنفاذ لوائح الاتحاد الأوربي في هولندا، 2008

مكتب المراجع العام للنرويج

- تحقيق مكتب المراجع العام بشأن ما إذا كانت الإجراءات الحكومية درست بطريقة مرضية، 2013

مكتب المراجعة الوطني للسويد

- تبسيط عمليات الضبط من أجل المشروعات: ما زالت الحكومة بعيدة عن الهدف، 2012

مكتب المراجعة الاتحادي لسويسرا

- مراجعة تنفيذ بنود التقييم في الإدارة الاتحادية، 2011
- كيف تقوم الوكالات بقياس تأثيرات أعمالها؟ تقييم نظام في عشرة مكاتب اتحادية، 2005

التقدم الذي أحرزته لجنة الإنتوساي لبناء القدرات

إعداد: ثيمبيكيلي كيمي ماكويتو

المراجع العام لجنوب أفريقيا ورئيس لجنة الإنتوساي لبناء القدرات

أعطيت لجنة الإنتوساي لبناء القدرات في انكوساي الحادي والعشرين المنعقد في بكين سنة 2013 تفويضاً للإصلاح مع مراعاة التطورات في الإنتوساي بشكل عام وفي مجال التنمية بشكل خاص . وقدمت قيادة لجنة بناء القدرات الجديدة اقتراحها ذات القيمة في الافتتاحية بالمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية التي كتبها كيمي ماكويتو في يوليو/تموز 2014، وفي أول اجتماع سنوي مشترك للجنة بناء القدرات في ليما، بيرو، في سبتمبر/أيلول 2014.

وحيث تصل السنة الأولى تحت القيادة الجديدة للجنة بناء القدرات إلى نهايتها، فقد حان الوقت لرفع تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالطموحات المنصوص عليها في اقتراح القيمة. وقد استخدمت الطموحات المنصوص عليها في اقتراح القيمة حتى الآن للتأكد من أن لجنة بناء القدرات تحقق قيمة مضافة لمجال تنمية القدرات للإنتوساي بالطرق التالية.

– اقتراح القيمة: التحدي الإستراتيجي والبناء للهياكل والأولويات والبرامج والأنشطة الحالية بما في ذلك تحديد ومعالجة تداخلات وثغرات وتناقضات بناء القدرات داخل الإنتوساي.

– نجاح قرار تحويل الاجتماع السنوي للجنة المحفزة للجنة بناء القدرات إلى فعالية مشتركة لجميع تيارات العمل والأعضاء والمعنيين بلجنة بناء القدرات في تشجيع الحوار والتنسيق والتعاون أثناء الاجتماع السنوي المنعقد في ليما.

– قدمت مجموعة المهام الخاصة المعنية بشهادة المراجع للإنتوساي فرصةً للجنة بناء القدرات لتحدي هياكلها وأولوياتها من خلال الاستجابة السريعة لطلب اللجنة المالية والإدارية للشراكة مع مبادرة تنمية الإنتوساي والعمل بشكل وثيق مع لجنة المعايير المهنية ولجنة تبادل المعرفة وعدد من الأقاليم والأجهزة العليا للرقابة للإنتوساي للتصدي لحاجة أعرب أعضاء عنها بوضوح.

– اقتراح القيمة: الشراكة مع أولئك الموجودين بالفعل في مباراة بناء القدرات وتشجيع مقدمي وممارسي بناء القدرات لا سيما مبادرة تنمية الإنتوساي للتركيز على مجالات قوتها مما يتيح تأثير أكبر لجهودها حيثما أمكن ذلك.

وقد شاركت لجنة بناء القدرات مع الرئيس والمدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي على مدار السنة لتنسيق مبادرات من بينها مجموعة المهام الخاصة المعنية بشهادة المراجع للإنتوساي.

ويكون رئيس لجنة بناء القدرات عضواً فاعلاً في اللجنة المحفزة للتعاون بين الإنتوساي والمانحين ومجموعة المهام الخاصة المعنية بالتخطيط الإستراتيجي للإنتوساي والمجلس التنفيذي للإنتوساي ومراقبًا بمجلس إدارة مبادرة تنمية الإنتوساي. كما دعيت قيادة لجنة بناء القدرات للانضمام إلى اللجنة المالية والإدارية. وتوفر هذه الساحات فرصة للتعلم من الآخرين وتبادل خطط لجنة بناء القدرات وتنسيق الجهود فيما بينهم.

اقتراح القيمة: الدفاع عن تعاون أوثق بين لجنة بناء القدرات ولجنة المعايير المهنية ولجنة تبادل المعرفة لصالح بناء القدرات والاستخدام الفعال لموارد الإنتوساي

حضرت لجنة بناء القدرات ولجنة المعايير المهنية ولجنة تبادل المعرفة اجتماعات بعضها البعض سنة 2014 وبدأت مناقشات بشأن توثيق التعاون والمواءمة بين خطط العمل.

وعملت لجنة بناء القدرات بشكل وثيق جداً مع لجنة المعايير المهنية بشأن مجموعة المهام الخاصة المعنية بشهادة المراجع للإنتوساي وستواصل القيام بذلك أثناء المرحلة المقبلة من البحث والمشاورات وفي نهاية المطاف تطوير وتجريب إطار للكفاءة حسب موافقة المجلس التنفيذي للإنتوساي .

اقتراح القيمة : تسهيل دور أكبر لبناء القدرات من أجل أقاليم الإنتوساي، من زاوية كل من المشاركة والمساءلة مع الاعتراف بتنوع الأقاليم.

أعطيت جميع الأقاليم مكاناً علي المنصة في الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات من أجل تبادل المعلومات بشأن الأقاليم ومشاركة بعض قصص نجاحهم وتحدياتهم الرئيسية؛ واقترحت الأقاليم معظم الموضوعات المدرجة في برنامج الاجتماع السنوي. وقد شجعت الأقاليم علي تبادل أخبار تنمية القدرات على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات (www.intosaicbc.org).

اقتراح القيمة: دعم بناء القدرات من خلال تبادل المعرفة؛ على سبيل المثال، من خلال الدفاع عن مجتمعات الممارسة ودعم تبادل المعرفة فيما بين الأقاليم وبعضها البعض وعبر كل إقليم أو تشجيع عمليات مراجعة تنسيقية.

وتضمن الاجتماع السنوي للجنة بناء القدرات مناقشات لموضوعات بشأن عمليات مراجعة فيما بين الأقاليم وبعضها البعض وكذلك عمليات مراجعة تنسيقية. وأدرجت لجنة بناء القدرات نتيجةً للمناقشات التي جرت أثناء الاجتماع السنوي هدفاً في خطة عمل يتمثل في إنشاء منتدى تنمية القدرات لإجراء حوارات إستراتيجية منتظمة مع أقاليم الإنتوساي وغيرها من المعنيين بتنمية القدرات. وستركز المناقشات على الاتجاهات والفرص والتحديات الرئيسية لتنمية القدرات وستعزز أولويات تنمية قدرات الإنتوساي لدعم جهود تنمية القدرات الحالية والمستقبلية.

حضرت قيادة وأمانة لجنة بناء القدرات وتبادلت خطط وطموحات اللجنة في فعاليات إقليمية في الأفروساي والأوروساي والأولاسيفس والباساي.

تبادل جميع تيارات عمل لجنة بناء القدرات برامج العمل والمعلومات على الموقع الإلكتروني للجنة والذي يتضمن أدلتها الإرشادية. كما ستبدأ اللجنة الفرعية المعنية للمراجعة التعاونية تبادل التقارير والاتفاقات المتعلقة بالمراجعة التعاونية على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات.

اقتراح القيمة: دعم مراجعة أو تقييم جهود بناء القدرات في شكل تقييمات النظراء و/أو التقييمات الذاتية، مثل المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5600 بشأن مراجعة النظراء وإطار قياس الأداء للإنتوساي، أو النماذج المختلفة للتقييمات الخارجية.

وتواصل لجنة بناء القدرات من خلال اللجنة الفرعية لمراجعات النظراء تحديث المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 5600 في الوقت المناسب للمصادقة في الإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد سنة 2016. ويتواصل تبادل تقارير واتفاقيات مراجعة النظراء على الموقع الإلكتروني ل لجنة بناء القدرات (www.intosaicbc.org). وترصد اللجنة الفرعية عدد مراجعات النظراء المنفذة رصداً منتظماً وتغتنم الفرصة لتبادل عوائد مراجعات النظراء من خلال مقالات ومناقشات كلما أمكن ذلك.

اقتراح القيمة : استكشاف الفرص وتشجيع المبادرات للحصول على شهادة واعتماد المراجعين بالتنسيق مع اللجنة المالية والإدارية للإنتوساي وجميع المعنيين بالإنتوساي.

استجابت لجنة بناء القدرات لدعوة اللجنة المالية والإدارية لتشكيل مجموعة مهام خاصة لاستكشاف – سوياً مع مبادرة تنمية الإنتوساي ولجنة المعايير المهنية وهياكل الإنتوساي الأخرى وأجهزة عليا للرقابة محددة – مفهوم وجدوى وخيارات تعهد الإنتوساي بإجراء عملية من أجل شهادة المراجعين. وقدمت الورقة البيضاء للمجلس التنفيذي للإنتوساي في نوفمبر/تشرين ثاني 2014. وأعطى المجلس التنفيذي تفويضاً مستمراً لمجموعة المهام الخاصة لبحث الموضوع والتشاور على نطاق واسع عند صياغة إطار الاختصاص للتجريب.

وتتشرف لجنة بناء القدرات للإنتوساي برفع تقارير عن هذه التطورات وتتطلع للعمل بشكل وثيق مع هيئات الإنتوساي الأخرى والجهات المعنية بدعم تنمية قدرات الأقاليم والأجهزة العليا للرقابة داخل الإنتوساي.

ونرحب بالمساهمات علي الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات بشأن مبادرات تنمية القدرات وقصص النجاح والدروس المستفادة. ويرجى الاتصال بأمانة لجنة بناء القدرات عن طريق البريد الإلكتروني: secretariat@intosaicbc.org.

قواعد بيانات الأوروساي:

تقليل العمل بنظام الأوراق وزيادة المعلومات

إعداد: ميلوسلاف كالا

رئيس مكتب المراجعة الأعلى لجمهورية التشيك ورئيس فريق الهدف الثالث للأوروساي – تبادل المعرفة

أنجز "فريق الهدف الثالث للأوروساي – تبادل المعرفة" عدة نتائج أساسية بعد ثلاث سنوات من إطلاق الخطة الإستراتيجية السداسية لـلأوروساي. وردت هذه النتائج في تقرير مراجعة منتصف المدة بشأن تنفيذ الخطة الإستراتيجية للأوروساي الذي اعتمده المؤتمر التاسع ل لأوروساي المنعقد بمدينة لاهاي في يونيه/حزيران 2014.

ومع ذلك، يستحق أحد هذه النتائج التوضيح المفصل لأن هذه النتيجة تستهدف تحسين إطلاع أعضاء الأوروساي علي نتائج العمل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة كل على حدة ولجان الأوروساي والإنتوساي وفرق المهام الخاصة ومجموعات العمل التابعة لها.

وقد تساعد إتاحة هذه المعلومات على الحد بشكل كبير من عدد الاستبيانات والطلبات المتداولة داخل مجتمع الأوروساي.

ويُعَرَّف النشاط في الخطة الإستراتيجية للأوروساي على النحو التالي:

- 3–1–1 الإنشاء والصيانة لقاعدة بيانات لعمليات المراجعة التي أجراها أعضاء الأوروساي في مختلف المجالات.
- 3–1–2 الإنشاء والصيانة لقاعدة بيانات لإصدارات مجموعات عمل ولجان الإنتوساي والأوروساي بما في ذلك مواد التدريب والشبكات.

قاعدة بيانات عمليات المراجعة:

تستهدف قاعدة بيانات عمليات المراجعة جمع أقصى عدد ممكن من عمليات المراجعة التي أجريت ضمن الأوروساي في مكان واحد.

وتتضمن قاعدة بيانات عمليات المراجعة معلومات أساسية عن تقرير المراجعة مثل عنوان التقرير ومجاله وسنة إعداده ونوع المراجعة و وصف موجز لها والدولة التي قامت بها والمواد المتاحة منها ونوع الأداء (مراجعة منفصلة أو مراجعة تنسيقية)، ومسئول الاتصال فيما يخصها.

قاعدة بيانات الإصدارات:

تستهدف قاعدة بيانات الإصدارات جمع أقصى عدد ممكن من المواد والوثائق والمشاريع في موقع مركزي واحد.

وتتضمن قاعدة بيانات الإصدارات معلومات مثل عنوان الإصدار ومصدر الوثيقة ونوعها ومجالها (نفس الموجود في قاعدة بيانات عمليات المراجعة) وسنة النشر للوثيقة ودولة منشأها و ارتباطها التشعبي. وتغطي قاعدة البيانات هذه إصدارات من مصادر متاحة للكافة.

قاعدة بيانات الفعاليات التدريبية:

تستهدف قاعدة البيانات هذه جمع كل الفعاليات التدريبية التي نظمت ضمن الأوروساي في مكان واحد.

ويمكنك العثور في قاعدة البيانات هذه علي معلومات عن الفعاليات التدريبية مثل موعد التدريب ومكان انعقاده والبرنامج والمواد التدريبية. ويوجد العديد من أدوات التصفية التي يمكن استخدامها للبحث بكفاءة في الفعاليات التدريبية.

واتخذنا بصياغة وإنشاء قواعد البيانات خطوة أولى هامة نحو إنجاز إستراتيجية التنفيذ الناشئة عن الخطة الإستراتيجية: تحسين استخدام نتائج العمل الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة كل على حدة ولجان ومجموعات العمل الأوروساي والإنتوساي كأداة للتعاون.

والخطوة التالية هي ملء وصيانة قواعد البيانات. وبالنسبة لقواعد بيانات الإصدارات والفعاليات التدريبية، يستطيع فريق الهدف الثالث إكمال قواعد البيانات هذه بمساعدة أمانة الأوروساي وفرق الأهداف ومجموعات العمل ومجموعات المهام الخاصة واللجان.

ومع ذلك،، يمكن ملء قاعدة بيانات عمليات المراجعة فقط بمساهمة وتعاون جميع أعضاء الأوروساي. وسيساهم عن طريق التعاون في هذا الأمر في زيادة فعالية نشر المعلومات والإطلاع عليها — وهو ما يمثل المهمة الرئيسية للأوروساي.

فريق الهدف الأول الأوروساي: بناء القدرات

اعتمدت الخطة الإستراتيجية للأوروساي في المؤتمر الثامن للأوروساي المنعقد بمدينة لشبونة في البرتغال سنة 2011. وتشير إلى أهداف ومجالات تركيز عمل الأوروساي للفترة 2011 – 2017.

وتتضمن الخطة الإستراتيجية أربعة أهداف علي النحو الآتي : 1) بناء القدرات، 2) المعايير المهنية، 3) تبادل المعرفة، 4) الحوكمة والاتصالات.

وشكلت أربع فرق عمل سنة 2011 لتنفيذ هذه الأهداف.

وينطوي بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة وفقاً للخطة الإستراتيجية على تطوير المهارات والمعارف والهياكل وطرق العمل التي تجعل أي منظمة أكثر فعالية والاعتماد على نقاط القوة الموجودة ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف. وتلتزم الأوروساي بتسهيل تطوير أجهزة عليا للرقابة قوية ومستقلة وتتسم بدرجة عالية من المهنية.

وتستند عضوية ونشاط في فرق الأهداف للأوروساي على مبدأ التطوع. ولذلك، يقوم أولئك الأعضاء المشاركون في نشاط فريق الهدف الأول بأعمال الفريق بالإضافة إلى المهام والواجبات العادية المكلفين دستورياً وقانونياً بها.

وقاد الجهاز الأعلى للرقابة لفرنسا فريق الهدف الأول حتى المؤتمر التاسع (16–19 يونيه/حزيران 2014)، ويرأسه الآن الجهاز الأعلى للرقابة للمجر.

النتائج الرئيسية لفريق الهدف الأول

كتيبات الابتكار

قيام الجهاز الأعلى للرقابة للمملكة المتحدة بتجميع كتيبين للابتكار

لا يحكم فريق الهدف الأول عند تأليف هذه النشرات على الابتكارات لكونه يوفر مساحة لكل عضو من أعضاء الأوروساي لتبادل خبراته. ومن ثم يقع علي عاتق كل واحد منا كقراء اتخاذ قرار بشأن الابتكارات التي قد تكون ذات فائدة، و/أو قد تكون مفيدة لأجهزتنا.

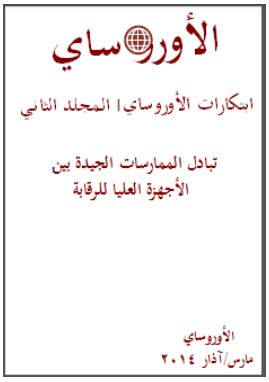

ويمكن الإطلاع علي هذه المجلدات بالموقع الإلكتروني لبناء القدرات للخطة الإستراتيجية للأوروساي:
www.eurosai.org/en/strategic-plan/capacity-building/.

قصص نجاح بناء القدرات

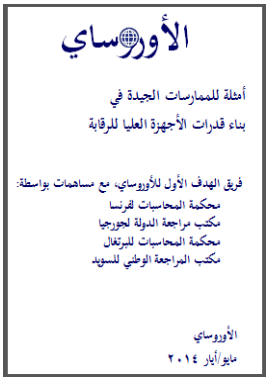

جمّع الجهاز الأعلى للرقابة للسويد كتيب عن قصص نجاح بناء القدرات استناداً إلى خبرة الأجهزة العليا للرقابة لكل من فرنسا و جورجيا والبرتغال والسويد. ويتاح هذا الكتيب بالموقع الإلكتروني الآتي: www.eurosai.org.

استقصاء وندوة الاستقلالية

أجرت الأجهزة العليا للرقابة لكل من فرنسا والمجر دراسة استقصائية عن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة داخل جماعة الأوروساي. ويتاح الكتيب عن الاستقصاء بالموقع الإلكتروني الآتي: www.eurosai.org.

وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الأجهزة العليا للرقابة لكل من فرنسا والمجر ندوة عن الاستقلالية عقدت بمدينة بودابست يوم 28 مارس/آذار 2014. ووصل خمسون مشاركاً من 25 دولةً لمناقشة وجهات نظرهم فيما يخص هذه المسألة.

وتتاح عروضهم التقديمية بالموقع الإلكتروني للأوروساي: www.eurosai.org/en/training/training-events-and-outputs/Seminar-on-Independence/.

وللاطلاع علي مزيد من المعلومات، اتصل بالبريد الإلكتروني الآتي: international@asz.hu.

مجموعة المهام الخاصة للإنتوساي للتخطيط الإستراتيجي: تحديث النتائج الأولية

عقدت مجموعة المهام الخاصة ل لإنتوساي للتخطيط الإستراتيجي اجتماعها الثاني وأول لقاء للأشخاص يوم 5 نوفمبر 2014 بمركز فيينا الدولي بمدينة فيينا بالنمسا. وشارك أكثر من 40 شخصاً يمثلون 22 جهازاً أعلى للرقابة وأمانة الإنتوساي.

استعرضت مجموعة المهام الخاصة التقدم الذي أحرزته في تحديد الموضوعات الإستراتيجية الرئيسية للخطة القادمة التي تغطي الفترة 2017–2022. وقد وضعت هذه الموضوعات على أساس نتائج المسوح الداخلية والخارجية لمجموعة المهام الخاصة وجهود التخطيط ذات الصلة التي تجري حالياً داخل الإنتوساي. أيدت مجموعة المهام الخاصة منظوراً تخطيطياً يدرك حاجة — وفرصة — الإ نتوساي لزيادة "التوجه للخارج" بمعنى الاستعداد التام للقيام بدور محوري في تعزيز الحوكمة الرشيدة على كل من الصعيد العالمي وداخل دولها المعنية.

واستمعت مجموعة المهام الخاصة أيضاً ل لعروض التقديمية الآتية:

"مخاطر الحوكمة العالمية الحالية والناشئة" من إعداد دافيدي تالييتي ، شريك إداري، أوربا والشرق الأوسط وأفريقيا؛ وسوريش كومار، شريك، القطاع العام وممارسة علوم الصحة والحياة، من مكتب الاستشارات الإدارية العالمية أوليفر وايمان.

"التوقعات الإستراتيجية لإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية والإنتوساي: جدول أعمال ما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة" من إعداد إيليا آرمسترونج، رئيس، فرع إدارة التنمية، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية.

ووافقت مجموعة المهام الخاصة عموماً على إطار يضم ثلاثة موضوعات إستراتيجية شاملة:

1– التأكد من يقظة الإنتوساي للفرص والتحديات الناشئة.

2– وضع برامج وطرح مبادرات للإنتوساي تستجيب للفرص الناشئة وإدارة التحديات المتعلقة بها.

3– التأكد من أن هيكل الحوكمة وعمليات الإدارة الداخلية للإنتوساي تدعم أهدافها وإستراتيجياتها.

كما وافقت مجموعة المهام الخاصة على 17 موضوعاً فرعياً ذات صلة لتوجيه وضع الخطة المقبلة. وستولى مجموعة المهام الخاصة ضمن هذه الموضوعات اهتماماً خاصاً لمجالات عديدة ذات أولوية:

تظل استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة قيمةً بالغةً ومحل اهتمام وعناية للإنتوساي. ونحتاج تحديد أمثلة محددة لها يتدو عليه استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة في الممارسة العملية، وخطوات ملموسة يمكن أن تتخذها الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي عند تهديد أو تقويض استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة.

ونحتاج للتأكد من أن الخطة الإستراتيجية واضحة بشأن مجالات أساسية محددة حيث نتوقع أن تؤدي الأجهزة العليا للرقابة — التي تخضع لتفويضاتها المعنية — والإنتوساي أدواراً رئيسيةً. وتعتبر توقعات المجتمع الدولي بالنسبة للدور الأساسي الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي في رصد وتقييم تنفيذ الأهداف القادمة للتنمية المستدامة بمثابة مجال أساسي واضح. وتشمل المجالات الأخرى التي ناقشتها مجموعة المهام الخاصة البيانات المفتوحة والمشاركة المدنية وأنظمة هيئات الضبط المالية والتمويل العام المستدام.

ويجب أن تستند الخطة الإستراتيجية إلى توقعات مالية واقعية وتكون متسقةً مع الموارد — يقدّم كثير منها من خلال الدعم العيني من أجهزة عليا للرقابة كل علي حدة — المتاحة للإنتوساي.

ونحتاج للاستعداد لإعادة النظر في رؤية الإنتوساي ولوائحها وما لدينا من قوائم ووثائق تأسيسية أخرى للحصول على التحديثات الممكنة التي تعكس الدور المتطور للإنتوساي كما ورد في الخطة الجديدة.

الردود على استقصاء الخطة الإستراتيجية للإنتوساي

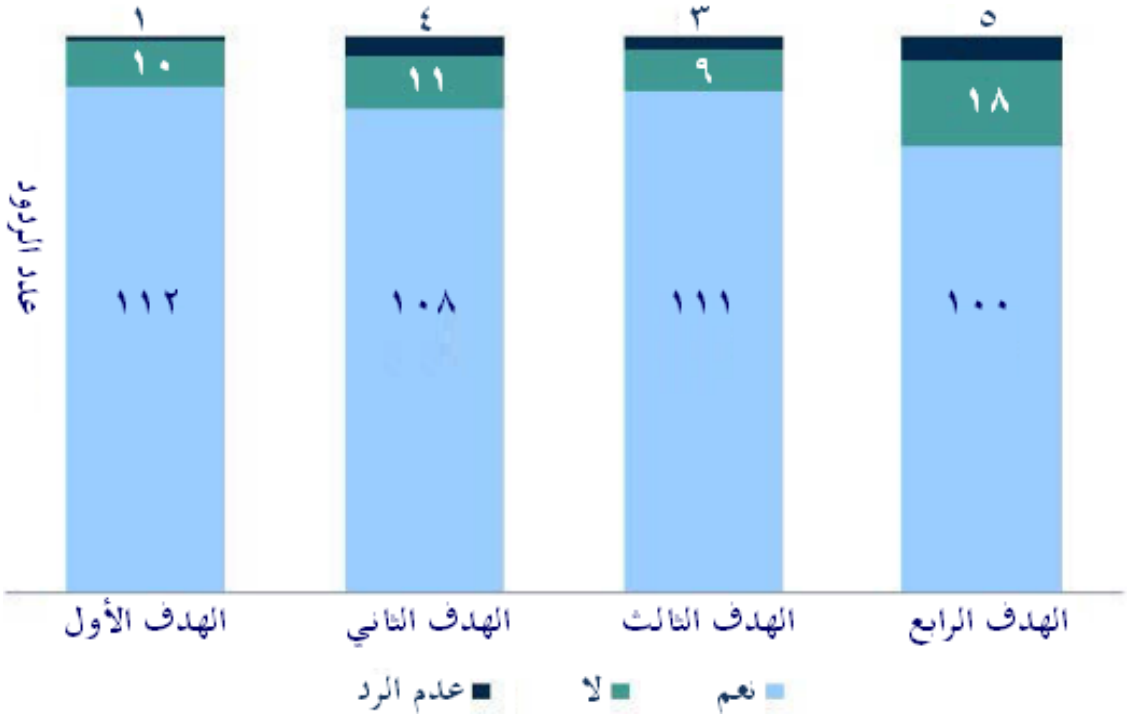

المصدر: استقصاء الخطة الإستراتيجية للإنتوساي 2014

ويجب أن تعكس الخطة التزامنا القوي بالتأكد من أن عملية وضع المعايير تفضي إلي مشاركة واسعة ضمن إطار منظم لضمان اتساق الجودة وإتباع الإجراءات القانونية الواجبة والاستدامة وعمل التحديثات الدورية والترابط المنطقي والتكامل.

ويجب أن تنخرط مجموعة المهام الخاصة للتخطيط الإستراتيجي فيما يتعلق بوضع المعايير انخراطاً كاملاً في مناقشات واسعة عبر الإنتوساي بشأن شهادة المراجع.

ويجب أن تعترف الخطة الإستراتيجية بمجموعات العمل الإقليمية وتستفيد منها باعتبارها العمود الفقري الذي يربط الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة بجهود الإنتوساي على نطاق أوسع. ونحتاج للبحث عن آليات أكثر فعالية لتبادل المعلومات والخبرات عبر مجموعات العمل الإقليمية وعلى مستوى الإنتوساي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الممارسات "العملية" بشأن مجموعة كاملة من القضايا الرقابية والتشغيلية للجهاز الأعلى للرقابة — ويعتبر زيادة وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آلية بارزة من هذه الآليات.

ويجب التأكد من أن الخطة تدمج وضع المعايير وتبادل المعرفة والمساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات عبر الإنتوساي دمجاً تاماً بحيث نقوم بالاعتماد الجماعي على إنجازات الإنتوساي وجهود بعضنا البعض ونقلل من التشتت والازدواجية أثناء مضينا قدماً.

وسنعقد مجموعة المهام الخاصة اجتماع عمل على مستوى الموظفين في الفترة 28–29 يناير/كانون ثاني 2015 بمدينة واشنطن للتحضير لاجتماع الأشخاص القادم لمجموعة المهام الخاصة يوم 5 مارس/آذار 2015 بمدينة فيينا.»

تحديث بشأن عملية التخطيط الإستراتيجي لمجموعة المهام الخاصة للتخطيط الإستراتيجي للإنتوساي

تلقت مجموعة المهام الخاصة والمجلس التنفيذي للإنتوساي أيضاً تحديثات بشأن التقدم الكبير الذي أحرزته مجموعة المهام الخاصة في تطوير الخطة الإستراتيجية 2017-2022 للإنتوساي. وقد تابعت مجموعة المهام الخاصة عن كثب توجيهات اللجنة المالية والإدارية و مجموعة المهام الخاصة المعنية بالاستبصار المالي واللجنة المالية والإدارية نفسها بشأن العملية التخطيطية التي يجب إتباعها ومجموعة القضايا التي يجب بحثها في سياق جهود التخطيط الإستراتيجي.

وأرسلت مجموعة المهام الخاصة في مايو/أيار 2014 استبيان مسح داخلي عبر الإنترنت لجميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء والذين يبلغ عددهم 192 جهازاً وخمسة أعضاء منتسبين للحصول على وجهات نظرهم بشأن نقاط قوة الإنتوساي والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها والقضايا الناشئة التي تتناولها. وبلغ إجمالي عدد الردود المكتملة 123 رداً (بنسبة 62٪) بما يمثل مجموعة متنوعة من التعليقات من دول في كل من مجموعات العمل الإقليمية السبع. وتقدّم هذه المدخلات المدروسة أساساً متيناً لبناء الخطة الإستراتيجية المقبلة.

وتواصل مجموعة المهام الخاصة تحليل الردود علي استبيان المسح الداخلي. ويتضمن التحليل مراجعةً نوعيةً للردود على الأسئلة كل علي حدة وكذلك تخليق الموضوعات المحددة عبر الأسئلة. وكما هو مبين أدناه، تتمثل النتيجة الأولي التي تم التوصل إليها في أن غالبية المجيبين علي الاستبيان يدعمون هيكل الأهداف الحالي.

هل يجب أن تظل الأهداف الإستراتيجية للإنتوساي كما هي بدون تغيير؟

تضمنت الردود عدداً من الاقتراحات لمناهج لإنجاز الأهداف والهياكل التنظيمية الداعمة لها. كما وافق أكثر من 69٪ من المجيبين علي ضرورة مضي الإنتوساي قدماً في تقديم الاعتماد الرسمي / الشهادة الرسمية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وبالإضافة إلى استبيان المسح الداخلي عبر الإنترنت، عرضت مجموعة المهام الخاصة أيضاً إجراء مقابلات مع قادة الإنتوساي لتوفير فرصة لهم لتحديد قضايا ربما يريدون طرحها خارج وجهات نظرهم الوطنية كرؤساء أجهزة رقابية. وتكمل المعلومات التي تم جمعها من هذه المقابلات وجهات نظر الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة التي قدمت من خلال استبيان المسح الداخلي.

وتواصل مجموعة المهام الخاصة إجراء مسح خارجي لفهم علاقات الإنتوساي مع المنظمات الدولية الأخرى والتأكد من أن مجموعة المهام الخاصة تدرك تماماً مشهد الحوكمة العالمي الأوسع الذي يجب أن تعمل الأجهزة العليا للرقابة والإنتوساي في نطاقه.

وقد ظلت مجموعة المهام الخاصة مطلعةً بالكامل علي تقييمات الإنتوساي ومقترحاتها الأخرى التي تقدم سياقاً حيوياً لجهود التخطيط. وتشمل هذه التقييمات والمقترحات ، على سبيل المثال، الاستقصاء العالمي لمبادرة تنمية الإنتوساي سنة 2013 بعنوان " دعم الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الأداء والقدرات" وتقييم وتوصيات لجنة المعايير المهنية سنة 2014 لتحسين وضع معايير الإنتوساي ومقترح لجنة بناء القدرات سنة 2014 بعنوان "التطوير المهني في الإنتوساي — ورقة بيضاء".

وتدعو خطة المشروع مجموعة المهام الخاصة لوضع مشروع خطة إستراتيجية لعام 2015. ويوجد لجميع أعضاء الإنتوساي واللجنة المالية والإدارية والمجلس التنفيذي فرصٌ وافرةٌ للمراجعة والتعليق على مشروع الخطة. وتعتزم مجموعة المهام الخاصة تعميم مشروع الخطة النهائية علي جميع الأعضاء لغرض لمراجعة والتعليق سنة 2016 في وقت يسمح بتقديم الخطة الإستراتيجية للموافقة عليها بالإجماع أثناء انعقاد الإنكوساي سنة 2016.

وستواصل مجموعة المهام الخاصة العمل بشكل وثيق مع اللجنة المالية والإدارية وأمانة الإنتوساي، بما في ذلك مدير التخطيط الإستراتيجي، وستتشاور مع اللجنة الإشرافية الدائمة للقضايا الناشئة للإنتوساي حسب مقتضى الحال. كما ستواصل مجموعة المهام الخاصة تقديم التحديثات بشأن جهودها التخطيطية من خلال الموقع الإلكتروني للإنتوساي و المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية والمناقشات التي تدور في اجتماعات مجموعات العمل الإقليمية للإنتوساي والهيئات الأخرى التي يحضرها أعضاء مجموعة المهام الخاصة.

ويرجى الحصول علي معلومات مستفيضة أو تقديم رؤى أو اقتراحات إضافية الاتصال بمجموعة المهام الخاصة بالبريد الإلكتروني الآتي: INTOSAIstrategicplan@gao.gov.

مشروع تنقيح المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30

قررت اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية أثناء اجتماعها المنعقد بمدينة ستوكهولم في يونيه/حزيران 2013 تنقيح أخلاقيات المهنة للإنتوساي – المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30. وأنشئ لهذه الغاية فريق مشروع يتألف من الأجهزة العليا للرقابة للدول التالية: إندونيسيا وبولندا (قائد المشروع) والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

نفّذ الفريق في بداية سنة 2014 تقييماً أولياً استهدف تحديد ما إذا كان ينبغي تنقيح أخلاقيات المهنة — وإذا كان الأمر كذلك — إلى أي مدى. ومن منطلق هذا الرأي، أعد الفريق استقصاء وُزِّعَ بين أعضاء الإنتوساي في النصف الأول من سنة 2014.

واجتمع الفريق يومي 8 و 9 مايو/أيار 2014 بمدينة وارسو لمناقشة نتائج الاستقصاء والبت فيما إذا كان يوصي اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية بضرورة تنقيح أخلاقيات المهنة.

ويعتقد مجتمع الإنتوساي عموماً وفقاً لنتائج الاستقصاء أنه ينبغي تحديث أخلاقيات المهنة. والسبب الرئيسي للتنقيح هو أن تتصدى أخلاقيات المهنة بطريقة أفضل لتحديات الرقابة الحالية علي المستوى العالمي.

كما انسجمت هذه التوصية مع رأي المشاركين في ندوة الأوروساي بعنوان تعزيز الأخلاقيات بالأجهزة العليا للرقابة التي عقدت بمدينة لشبونة في أوائل سنة 2014.

وأوصى الفريق على هذا الأساس بتنقيح أخلاقيات المهنة في مقترح المشروع الذي وافق عليه أعضاء اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية في اجتماعهم الأخير بمدينة المنامة خلال الفترة 20–22 مايو/أيار 2014.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتنقيح المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30 على النحو المبين في مقترح المشروع في تقديم وجهة نظر الجهاز الأعلى للرقابة بصرف النظر عن وجهة نظر المراجع الفرد وتحقيق الاتساق مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتنقيح المبادئ الجوهرية والقيم الأساسية لأخلاقيات المهنة وإدخال بعض التغييرات التحريرية التي تستهدف تحسين وضوح الوثيقة وتحديث المصطلحات.

كما يحدد مقترح المشروع المواعيد النهائية لاستكمال المراحل المتتالية للتنقيح وبحيث يكون الموعد النهائي لتطوير مشروع العرض يوليو/تموز 2015. ثم سيمر مشروع العرض خلال المراحل اللاحقة من الإجراءات القانونية ليقدم في نهاية المطاف إلى الإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد سنة 2016 للموافقة عليه.

وتم توسيع الفريق قبل بدء التنقيح الفعلي من أجل تقديم تمثيل إقليمي أوسع للإنتوساي.

ويتألف الفريق الآن من 14 عضواً: ألبانيا وشيلي والمجر وإندونيسيا والكويت والمكسيك وناميبيا وهولندا ونيوزيلندا وبولندا (قائد الفريق) والبرتغال وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومراقب واحد هو الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وعقد الفريق اجتماع عمل بمدينة وارسو يومي 13 و 14 أكتوبر/تشرين أول 2014 بهدف مناقشة شكل ومضمون الوثيقة المنقحة وتقسيم العمل.

وقد قرر الفريق تعديل قائمة القيم المتناولة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم 30 لتشمل ما يلي: الاستقلالية / الموضوعية والنزاهة والكفاءة والسرية والمهنية / السلوك المهني. وسيتم توفير المتطلبات وإرشادات التطبيق فيما يخص كل قيمة.

ومن المقرر أيضاً أن يدرج المعيار الدولي المنقح للأجهزة العليا للرقابة رقم 30 المسئوليات العامة للجهاز الأعلى للرقابة في مجال الأخلاقيات. ومن المتوقع أن يكون مشروع الوثيقة الأولي جاهزاً قبل اجتماع العمل المقبل للفريق المقرر عقده في فبراير/شباط 2015.

ويمكن تحميل الوثائق المتعلقة بالمشروع من الموقع الإلكتروني للجنة المعايير المهنية: http://www.psc-intosai.org/psc-steering-committee/issai-30-project/.

ويرجى في حالة وجود المزيد من الأسئلة الاتصال بأمانة المشروع بالبريد الإلكتروني الآتي: ISSAI30.Review@nik.gov.pl.

استضافة الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو للجمعية العامة الرابعة والعشرين للأولاسيفس

تجمَّع أعضاء المجلس التنفيذي للأولاسيفس في الجمعية العامة الرابعة والعشرين بمدينة كوسكو في بيرو.

كان مكافحة الفساد موضوعاً محورياً في الجمعية العامة الرابعة والعشرين ل لأولاسيفس المنعقدة خلال الفترة 25–28 نوفمبر/تشرين ثاني بمدينة كوسكو في بيرو. تجمَّع مائتي مندوب من الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الجمعية لمناقشة ما يلي:

- الموضوع الفني الأول: دور الأجهزة العليا للرقابة في مجال الحوكمة العامة (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل)
- الموضوع الفني الثاني: الرقابة الداخلية من منظور الشفافية والمساءلة (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لباراجواي)
- الموضوع الفني الثالث: الرقابة المالية والعلاقة مع هيئات مستقلة أخرى عبر دول الأقاليم: النطاق والا ستثناء والمحتوى (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة لهندوراس)

توزع المشاركون بعد كلمات رئيسية ومحاضرات عن هذه الموضوعات إلى مجموعات أصغر حيث استطاع المشاركون مناقشة القضايا وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

أبرز وزير الأولاسيفس السيد/ أوجستو ناردیس المراجع العام للجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل أهمية التكامل والتعاون في البحث عن آليات الحوكمة الرشيدة لتعزيز مكافحة الفساد وتحقيق التنمية الوطنية وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

وذكر السيد/ ناردیس عمليات المراجعة التعاونية — التي بدأت بأمريكا اللاتينية ومعترف بها الآن دولياً — كمثال على الأعمال التعاونية واستشهد بتنفيذ شبكة أمريكا اللاتينية والكاريبي لمكافحة الفساد.

وقال السيد/ ناردیس أنه " تبين هذه المبادرات أن أميركا اللاتينية قادرة على أن تظهر لجميع الدول أن هذا الاتحاد ضروري ليس فقط لتطوير إقليمنا بل بالنسبة للعالم بأسره".

وتحدثت لجنة خبراء من هيئات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبنك إنتر–أميركان للتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن موضوع " الحوكمة ومكافحة الفساد".

وقال السيد/ مانويل فارجاس مندوب البنك الدولي أن الأجهزة العليا للرقابة حاسمةٌ بالنسبة لحسن إدارة الأموال العامة لأنها تقيّم كيفية توزيع الموارد العامة مع مراعاة المعلومات المالية والضبط. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتقييم أداء البرامج فضلاً كفاءتها وفعاليتها.

وقال السيد/ فارجاس أنه "هذا ضروري بالنسبة للبنك الدولي للحد من الفقر وتعزيز توزيع الثروة".

وقام جميع أعضاء الأولاسيفس الذين يتمتعون بالعضوية الكاملة بالتوقيع علي إعلان كوسكو باعتباره الوثيقة الختامية للجمعية العامة الرابعة والعشرين (ويمكن تحميل هذه الوثيقة من: http://www.intosai.org/fileadmin/downloads/downloads/0_news/2014/041214_XXIV_Asamblea_General_OLACEFS_Declaracion_Cusco.pdf).

وتعتبر هذه الوثيقة علامة فارقة بالنسبة لأعضاء الأولاسيفس، لأنهم يتعهدون بما يأتي:

- تعزيز الحوكمة العامة لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة في المسائل البيئية في إطار المراجعة الحكومية.
- دعم المساعي الهادفة للتوصل إلي قرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراج المبادئ الأساسية لعمل الأجهزة العليا للرقابة.
- دعم المبادرة الأخيرة للإنتوساي لإدراج استقلالية وبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة وكذلك تحسين نظم المحاسبة العامة في جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015؛
- تعزيز جهود الإنتوساي ومجموعات عملها الإقليمية لدعم الأنشطة المشتركة مثل الجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال إعداد التوصيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الخطة الإستراتيجية للأولاسيفس والمشاركة في متابعة أنشطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- توفير الزخم لدعم شبكة أمريكا اللاتينية والكاريبي لمكافحة الفساد؛
- مواصلة الجهود المشتركة بين المؤسسات لمنع وتحديد وتنفيذ إجراءات المتابعة بشأن الفساد وإعداد الآليات المتعلقة بتحسين التنسيق والدعم المتبادل لتبادل أمثلة وتجارب أفضل الممارسات ذات الصلة في الإقليم.

كما منحت الأولاسيفس وسام الاستحقاق للرقابة في الأمريكتين لكل من السادة: جيم يونج كيم وخوسيه مانويل دوراو باروسو وجوزيف موزر وليو جياي ولويس ألبرتو مورينو وتانجا جونير وتيرينس نومبيمبي وفيتور كالديرا تقديراً لأعمالهم المتواصلة المتميزة ومساهماتهم للإنتوساي.

ولمعرفة المزيد عن الأولاسيفس، قم بزيارة الموقع الإلكتروني الآتي: **www.olacefs.com**.

ورشة عمل تنفيذ نظام إدارة المعرفة للأولاسيفس

يجري تطوير نظام إدارة المعرفة في إطار برنامج التعزيز المؤسسي الناشئ عن الاتفاقية المبرمة بين الأولاسيفس ووزارة التعاون الدولي الألمانية، والذي تنفذه وكالة التعاون الألمانية. وستعزز هذه الأداة تدفق المعرفة بين أعضاء الأولاسيفس وستحسن قدرات الأجهزة العليا للرقابة من خلال تسهيل إتاحة المعلومات والإطلاع عليها.

ويسجّل هذا النظام المعلومات في ثلاث فئات رئيسية هي: الرقابة المالية والحوكمة العامة وتكنولوجيا المعلومات.

وأجري في مارس/آذار 2014 ورشة عمل تنفيذ نظام إدارة المعرفة بتنسيق وتخطيط الأمانة التنفيذية للأولاسيفس ولجنة بناء القدرات والأجهزة العليا للرقابة المشاركة. شارك في ورشة العمل تسعون من الموظفين العموميين ومهنيين من الأجهزة العليا للرقابة الإقليمية وتم تدريبهم علي استخدام هذه الأداة.

رفع تقرير لجنة بناء القدرات للأولاسيفس عن مراجعات النظراء لسنة 2014

موافقة الجهاز الأعلى للرقابة لليز علي العمل مع بيرو في أحد مراجعات النظراء للأولاسيفس لسنة 2014.

تمثلت خلفية مراجعات النظراء المنجزة أثناء هذا العام للأولاسيفس في ورشة العمل / الندوة المختصة بمراجعات النظراء التي عقدت بمدينة أسونسيون في باراجواي خلال الفترة 21–22 نوفمبر/تشرين ثاني 2013.

وأخذ تعهد الأجهزة العليا للرقابة التي وافقت على المشاركة في مراجعة النظراء بنظر الاعتبار فيما يخص الأنشطة التخطيطية السنوية 2014 للجنة بناء القدرات للأولاسيفس.

وشارك في مراجعات النظراء المؤداة كل من الأجهزة العليا للرقابة التالية:

- الجهاز الأعلى للرقابة لباراجواي (خاضع للمراجعة) والجهاز الأعلى للرقابة لبيرو (قائم بالمراجعة)
- الجهاز الأعلى للرقابة لجمهورية الدومينيكان (خاضع للمراجعة) والجهاز الأعلى للرقابة لهندوراس (قائم بالمراجعة) بدعم من الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو (مستشار)
- الجهاز الأعلى للرقابة لليز (خاضع للمراجعة) والجهاز الأعلى للرقابة لبيرو (قائم بالمراجعة)

وقد وافقت أجهزة عليا للرقابة علي الخضوع لمراجعة النظراء لتعزيز إدارتها والتثبت مما يأتي:

1) اتساق هيكلها العضوي مع الأدوار الدستورية والقانونية.
2) تطوير أنشطتها في إطار الأدوات اللازمة لتحقيق التقدم المؤسسي السليم.
3) استيفاء وظائفها للتشريعات والمعايير الحالية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي).

وقامت الأجهزة العليا للرقابة المشاركة بصياغة مذكرة تفاهم والتوقيع عليها لتنفيذ مشروع مراجعة النظراء.

ولمعرفة المزيد عن الأولاسيفس، قم بزيارة الموقع الإلكتروني الآتي: www.olacefs.com.

ترحيب مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة بلستونيا كرئيس جديد

لقد أمضت مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة سنةً زاخرةً باجتماعات مثمرة، ونقل الرئاسة وتحديث التوجهات الإستراتيجية.

اختتم مكتب المراجع العام للنرويج مدته الثانية لرئاسة مجموعة عمل مراجعة البيئة بمؤتمر الأوروساي المنعقد في يونيه/حزيران 2014. ومنذ ذلك الحين يستضيف مكتب المراجعة الوطني لاستونيا رئاسة وأمانة مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة.

ومن منطلق استمرار الممارسة التي جرى عليها العرف في السنوات السابقة، تم تنظيم الاجتماع السنوي الثاني عشر لمجموعة العمل في الخريف. وانعقد الا جتماع هذه المرة بمدينة فيلنيوس في ليتوانيا خلال الفترة 07–09 أكتوبر/تشرين أول 2014.

وكان من دواعي سرور المراجع العام لاستونيا قيامه جنباً إلى جنب مع المضيف، مكتب المراجعة الوطني لليتوانيا، بالترحيب بالوفود المشاركة من 26 جهازاً أعلى للرقابة.

وخصص الاجتماع السنوي لموضوع التنوع البيولوجي. وتضمنت جلسة لمدة يوم واحد مخصصة للتنوع البيولوجي خطابين رئيسيين أعقبتهما حلقة نقاش بشأن التحديات الناشئة للحكومات الوطنية في صيانة الحالة المواتية للمَوَاطن الطبيعية. وتمت أيضاً عروض تقديمية مختلفة من أجهزة عليا للرقابة عن خبراتها في مراجعة قضايا التنوع البيولوجي. يوجد لدى عدد قليل من الأجهزة العليا للرقابة خبرة في مراجعة التنوع البيولوجي، وبثت مجموعة المشكلات التي عرضت أثناء الجلسة أن هذا الموضوع يحتاج للمزيد من الاهتمام من جانب المراجعين.

وكان الموضوع الشامل للاجتماع تحليل بيانات الاستقصاء، الذي تم تناوله أيضاً أثناء جلسة لمدة يوم واحد تضمنت خطابين رئيسيين.

وأعقب الخطابات الرئيسية عروض تقديمية من أجهزة عليا أعلى للرقابة وحلقة نقاش عن كيفية زيادة كفاءة الاستقصاءات والحصول على البيانات ذات الصلة وجلسات متوازية. وحيث

افتتاح الدكتور/ ألار كاريس المراجع العام لاستونيا ورئيس مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة الاجتماع السنوي الثاني عشر بمدينة فيلنيوس في ليتوانيا.

يتلقى المسئولون الحكوميون مختلف الاستبيانات عملياً علي أساس يومي، تم التشديد على ضرورة تحسين تخطيط الاستقصاء باعتباره وسيلة لزيادة الاستفادة من استخدام الاستقصاءات في عمليات المراجعة.

وشهد الاجتماع السنوي الثاني عشر نهاية فترة عمل وبداية فترة عمل أخرى . ولذلك، تم تشكيل لجنة محفزة جديدة واعتمدت إستراتيجية وخطة عمل للسنوات الثلاث المقبلة.

وتخطط مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة أثناء فترة العمل الجديدة هذه لتوجيه اهتمامها نحو وجهة نظر المواطنين في المراجعات البيئية. ويتم تبديل أحد أهدافنا الإستراتيجية الأربعة كل فترة عمل من أجل ا لاستجابة لقضايا الساعة لمراجعة البيئة في أوربا.

ونزيد الآن توجيه انتباهنا نحو تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على إجراء عمليات المراجعة في المناطق حيث توجد مخاطرة إمكانية تأثير السياسات سلباً في إنجاز الأهداف البيئية، مما يمكن أن يؤثر بدوره على خدمات الصحة البيئية والنظام البيئي المقدمة للمواطنين. وسيتم الإبقاء على وجهة نظر المواطنين في الاعتبار عند معالجة جميع الموضوعات البيئية الأخرى.

ولمزيد من المعلومات عن أنشطة مجموعة العمل وتقارير اجتماعاتها وآخر أخبارها، انظر الموقع الإلكتروني لمجموعة عمل الأوروساي لمراجعة البيئة : www.eurosaiwgea.org أو اتصل بالبريد الإلكتروني: eurosaiwgea@riigikontroll.ee.

مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للنكبات والكوارث

تحولت مجموعة المهام الخاصة للأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للنكبات والكوارث إلي مجموعة عمل أثناء مؤتمر الأوروساي التاسع المنعقد في الفترة 16–19 يونيه/حزيران 2014 بمدينة لاهاي في هولندا. واتفق على أن ترأس دائرة المحاسبات لأوكرانيا مجموعة العمل حتى سنة 2017.

ومهمة مجموعة عمل الأوروساي هذه هي تنسيق وتوحيد جهود الأجهزة العليا للرقابة الأوربية في مساعدة الحكومات الوطنية على تطوير أدوات فعالة وكفؤ للوقاية من النكبات والكوارث.

وستستمر مجموعة العمل في ممارسة إجراء عمليات مراجعة دولية مشتركة وأنشطة تدريبية واستشارية متصلة بها.

وستركز مجموعة العمل نشاطها على تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، لا سيما تلك المعايير التي تقدم إرشادات بشأن مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث.

وتضم مجموعة العمل حالياً 17 جهازاً أعلى للرقابة. وتدعو دائرة المحاسبات لأوكرانيا للتعاون من جانب الأجهزة العليا للرقابة الأخرى المهتمة.

وستعقد مجموعة العمل لا جتماعها الأول الذي سيعقد يوم 5 فبراير/شباط 2015، بمدينة لوكسمبورج بدوقية لوكسمبورج الكبرى.

وسيعرض أثناء اجتماع مجموعة العمل خطة النشاط للفترة الحالية الممتدة إلي سنة 2017. كما سيتبادل المشاركون خبراتهم بشأن القضايا المتعلقة بالمراجعات التعاونية الدولية للأموال المخصصة للوقاية من الكوارث والقضاء على عواقبها ومناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ السلسلة رقم 5500 من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ودور وموقف مجموعة العمل بالنسبة لهذه الأمور.

ولمعرفة المزيد عن مجموعة عمل الأوروساي لمراجعة الأموال المخصصة للنكبات والكوارث، قم بزيارة الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.ac-rada.gov.ua/control/eurosai/en/.

ترحيب المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بموظفين جدد

الموظفين الجدد أعضاء المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ترحب المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية التي تصدرها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "الإنتوساى" بالسيد/ جيمس–كريستيان بلوكوود المدير الإداري للتخطيط الإستراتيجي والارتباط الخارجي لمكتب مساءلة الحكومة بصفته الرئيس الجديد لهيئة تحرير المجلة.

ويتضح في الصورة أعلاه، من اليسار، السيد/ بيل كيلر، مدير العلاقات الدولية بمكتب مساءلة الحكومة والمحرر بالمجلة والسيدة/ كريستي كونسيرف المتخصصة في برنامج التخطيط الإستراتيجي والارتباط الخارجي والعلاقات الدولية والسيد/ جيمس–كريستيان بلوكوود، رئيس هيئة تحرير المجلة والسيدة آمي كوندرا محلل الاتصالات بمكتب مساءلة الحكومة ومحرر مساعد للمجلة.

تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي

انضمام موظفين جدد لمبادرة تنمية الإنتوساي

يسر مبادرة تنمية الإنتوساي أن ترحّب بالموظفين الجدد التاليين:

- السيد/ أنيبال جيرمو هوهلهوبير: مدير تنمية القدرات (الأولاسيفس) الذي انضم لمبادرة تنمية الإنتوساي ندباً من الجهاز الأعلى للرقابة الأرجنتين.
- السيد/ مينور سانشو رودريجيز: مدير التعلم الإلكتروني وحلول الإنترنت الذي انضم ندباً من الجهاز الأعلى للرقابة لكوستاريكا.
- السيدة/ كاميلا كونستانس فريدريكسون: مستشارة (أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة) التي انضمت ندباً من مكتب المراجع العام للنرويج.

اجتماع موظفي مبادرة تنمية الإنتوساي المنعقد سنة 2014 بمدينة أوسلو

انعقد الاجتماع السنوي لموظفي مبادرة تنمية الإنتوساي سنة 2014 بمدينة أوسلو في الفترة 25–27 أغسطس/آب 2014. ونوقشت النتائج الرئيسية التي تحققت أثناء الفترة 2013–2014 وخطط الفترة 2014–2015. كما نوقشت النتائج والمؤشرات المستخلصة من الاستقصاء العالمي لمبادرة تنمية الإنتوساي لسنة 2013. وقد تم تحديد ومناقشة مجالات التركيز لبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي أثناء الفترة 2015–2018. واقتسمت التحديثات المتعلقة بالعديد من السياسات والمشروعات الداخلية لمبادرة تنمية الإنتوساي. وتتمثل مجالات الأولوية الستة فيما يلي:

يبقيك تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي على علم بالتطورات في عمل وبرامج مبادرة تنمية الإنتوساي. ولمعرفة المزيد عن مبادرة تنمية الإنتوساي، والمواكبة بين طبعات المجلة، انظر الموقع الإلكتروني: http://www.idi.no

وبالنسبة للمعلومات المرتبطة بمبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج ثري آي)، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: http://www.idicommunity.org/3i

وبالإضافة إلى المجالات الستة المذكورة أعلاه، حدد المجلس التنفيذي لمبادرة تنمية الإنتوساي أيضاً برنامج بشأن "تطوير القيادات الشابة بالجهاز الأعلى للرقابة" كمجال يحظى بالأولوية.

عقد اجتماع اللجنة المحفزة للإنتوساي–الهيئات المانحة في باريس

استضافت محكمة المحاسبات في باريس اجتماع اللجنة المحفزة السابع للتعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة خلال يومي 17–18 سبتمبر/أيلول 2014. وحضر الاجتماع 70 مندوباً يمثلون مجتمع الهيئات المانحة والإنتوساي. وكانت البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال الاجتماع عبارة عن التقدم في مطابقة الهيئات المانحة مع الملاحظات الأساسية التي تم تلقيها بموجب النداء العالمي لتقديم مقترحات سنة 2013، ومناقشة النتائج الأولية للاستقصاء العالمي لمبادرة تنمية الإنتوساي سنة 2013، والتقدم في المرحلة التجريبية من إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة، والتقييم المستمر للتعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة، والموافقة على خطة العمل لعام 2015 لأمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة.»

كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الهيئة المانحة الثانية والعشرين الموقّعة علي مذكرة التفاهم للتعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة . وأعرب السيد/ جون لوموي مدير مديرية التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن التوقيع يدل على الالتزام الأكيد للمنظمة بتعزيز المساءلة والشفافية والفعالية للأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم.

مبادرة تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (برنامج ثري آي)

ورشة عمل ثري آي لتيسير تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (مراجعة المطابقة) للآسوساي والباساي

عقدت ورشة عمل لتيسير تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لإقليمي الآسوساي والباساي خلال الفترة من 28 يوليو/تموز إلي 2 أغسطس/آب 2014 بمدينة مانيلا في الفلبين. وكانت ورشة العمل بمثابة الجزء الأخير من برنامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للمشاركين من الآسوساي والباساي في مراجعة المطابقة. وتعلّم 31 مشاركاً في ورشة العمل كيفية القيام بدورهم كدعاة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ومديري مشروعات وميسرين للتعلم. كما صاغ المشاركون خطط عملهم كل علي حدة لدعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

اجتماع مواءمة إصدارات مبادرة تنفيذ المعايير (ثري آي) للأولاسيفس

اجتمع فريق يضم أحد عشر خبيراً واستشارياً في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بمدينة بيروفروم خلال الفترة 5–22 أغسطس/آب 2014 لمواءمة الإصدارات والمناهج التعليمية لمبادرة تنفيذ المعايير (ثري آي) من أجل برامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في الأولاسيفس.

ورشة عمل ثري آي لتيسير تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (مراجعة المطابقة) للأفروساي الإنجليزية والأوروساي

عقدت ورشة عمل لتيسير تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لإقليمي الأفروساي الإنجليزية والأوروساي خلال الفترة 8–13 سبتمبر/أيلول 2014 بمدينة دار السلام في تنزانيا. وكانت ورشة العمل بمثابة المرحلة الثالثة والأخيرة من برنامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للمشاركين من الأفروساي الإنجليزية والأوروساي في مراجعة المطابقة. وحضر ورشة العمل واحد وعشرين مشاركاً في برنامج شهادة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (مراجعة المطابقة) من إقليمي الأفروساي الإنجليزية والأوروساي.

اختبار عبر الإنترنت لترشيح مرشحين للمشاركة في برنامج لمبادرة تنفيذ المعايير (ثري آي) في الأولاسيفس

نفّذت مبادرة تنمية الإنتوساي يوم 22 سبتمبر/أيلول 2014 اختباراً عبر الإنترنت لاختيار مشاركين في برنامج مبادرة تنفيذ المعايير (ثري آي) في الأولاسيفس. دخل الاختبار الذي انعقد على منصة مبادرة تنمية الإنتوساي اثنان وتسعون مرشحاً من 17 جهازاً أعلى للرقابة.

عقد اجتماع إعداد تقارير المراجعة المالية التعاونية المستندة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بمدينة نادي في فيجي

عقدت مبادرة تنمية الإنتوساي– الباساي اجتماع إعداد تقارير المراجعة المالية التعاونية المستندة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بمدينة نادي في فيجي خلال الفترة 13–17 أكتوبر/تشرين أول 2014. وشارك في الاجتماع عشرة مشاركين من ستة أجهزة عليا للرقابة لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع تقارير المراجعة. خضعت التقارير لمراجعة النظراء التي قام بها فرق عمل من أجهزة عليا للرقابة أخرى أعضاء. كما تلقت فرق العمل ردود فعل وإرشاد من خبير.

برنامج الدعم الثنائي لمبادرة تنمية الإنتوساي

قدمت مبادرة تنمية الإنتوساي بالتعاون مع البنك الدولي دعماً للجهاز الأعلى للرقابة للعراق في وضع خطته التعليمية. أجرت مبادرة تنمية الإنتوساي ورشة عمل لعدد 17 عضواً فنياً من الجهاز الأعلى للرقابة للعراق بمدينة تونس في تونس خلال الفترة 04–08 أغسطس/آب 2014. وتستند ورشة العمل علي تعلم مبادرة تنمية الإنتوساي فيما يخص إرشاد ال تأثير. وطوّر فريق عمل من الجهاز الأعلى للرقابة للعراق بعد ورشة العمل خطة تعلمهم والتي ستراجعها مبادرة تنمية الإنتوساي.

برنامج دعم مبادرة تنمية الإنتوساي–لجنة بناء القدرات

يسّرت مبادرة تنمية الإنتوساي مشاركة سبعة مشاركين من ستة أجهزة عليا للرقابة في الاجتماع السنوي لسنة 2014 للجنة بناء القدرات الإنتوساي بمدينة ليما في بيرو خلال الفترة 09–11 سبتمبر/أيلول 2014. نوقشت في الاجتماع الخطة الإستراتيجية للجنة عن الفترة 2014–2016.

برنامج مراجعة تكنولوجيا المعلومات

عقد الاجتماع التخطيطي لمراجعة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة الأولى من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في برنامج تنمية القدرات في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات بمدينة نويدا في الهند. تلقت فرق عمل أجهزة عليا للرقابة من 18 دولةً في إقليمي الآسوساي والباساي إرشاداً ودعماً من خبراء في تطوير خطط مراجعتهم لإجراء عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

التدريب علي إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة

عقدت دورة تدريبية عن إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة بمدينة سان خوسيه في كوستاريكا خلال الفترة 22–24 سبتمبر/أيلول 2014 حيث نظمتها اللجنة الفنية لتقييم الأداء ومؤشرات العائد التابعة ل لأولاسيفس والجهاز الأعلى للرقابة للبرازيل وأمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة . وقد حضر الدورة التدريبية 28 مشاركاً من 15 جهازاً أعلى للرقابة في الأولاسيفس بالإضافة إلى مشاركين من بنك إنتر–أميركان للتنمية. ويكون العديد من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة بالفعل في عملية إجراء تقييم تجريبي لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة.

وعقدت ورش عمل تجريبية لإ طار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة بشأن الدروس المستفادة وضمان الجودة لتقييمات قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة بمدينة سان خوسيه في كوستاريكا خلال الفترة 25–26 سبتمبر/أيلول 2014. نظّم هذه الفعالية اللجنة الفنية لتقييم الأداء ومؤشرات العائد وأمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة . وضمت ورش العمل 23 مشاركاً من 12 جهازاً أعلى للرقابة في الأولاسيفس وبنك إنتر–أميركان للتنمية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لورش العمل في توسيع استخدام وتحسين جودة إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة في الأولاسيفس من خلال تبادل الخبرات الناجمة عن تجريب إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة بين أعضاء الأولاسيفس ومن خلال تبادل خبرات أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة وإرشادها بشأن إجراء مراجعة ضمان الجودة لتقارير إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة. كما كانت الفعالية خطوة أولى في تطوير مجموعة من مراجعي ضمان الجودة لديهم معرفة عمل باللغة الأسبانية.

اتصالات أصحاب المصلحة من خلال مشاركة مبادرة تنمية الإنتوساي في اجتماعات

انخرطت مبادرة تنمية الإنتوساي مع أصحاب المصلحة بها من خلال المشاركة في اجتماعات مختلفة علي النحو الآتي:

مشاركون في الدورة التدريبية لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة بمدينة سان خوسيه في كوستاريكا.

شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي في الاجتماع السنوي للجنة الإنتوساي لتنمية القدرات المنعقد بمدينة ليما في بيرو خلال الفترة 09–11 سبتمبر/أيلول 2014. تم تقديم معلومات محدثة عن أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي. كما تم توزيع منشورات تضم معلومات عن برامج تنمية القدرات لمبادرة تنمية الإنتوساي. وشاركت مبادرة تنمية الإنتوساي في المناقشات المتعلقة بالأولويات الإستراتيجية للجنة بناء القدرات وبحث سبل تعزيز التعاون المتواصل معها.

وحضرت أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة الاجتماع السابع لمجموعة العمل المعنية بقيم وعوائد الأجهزة العليا للرقابة المنعقد بمدينة مكسيكو سيتي خلال يومي 10 و 11 سبتمبر/أيلول 2014. تمثل جزء هام من جدول الأعمال في التقرير المرحلي لأمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة عن إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة مع المناقشات التالية والموافقة على جدول زمني لإنجاز وإقرار إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة.

وشاركت مبادرة تنمية الإنتوساي في اجتماع المجلس التنفيذي السابع والأربعين للآسوساي المنعقد بمدينة موسكو في روسيا خلال الفترة 21–26 سبتمبر/أيلول 2014. تم تحديث معلومات المجلس التنفيذي بشأن أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي مع التركيز بشكل خاص على دعم تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في إقليم الأسوساي. كما عقد اجتماع ثلاثي بين مبادرة تنمية الإنتوساي وأمانة الآسوساي (الجهاز الأعلى للرقابة لكوريا) ومدير التدريب للأسوساي (الجهاز الأعلى للرقابة لليابان). ونوقش مشروع الخطة الإستراتيجية للأسوساي. كما شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي في الندوة المشتركة للآسوساي–الأوروساي بشأن الدروس المستفادة من تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

ونوقش في اجتماع اللجنة الإقليمية لتعزيز القدرات المؤسسية للأفروساي–الفرنسية المنعقد بمدينة ياوندي في الكاميرون يومي 5 و 6 أغسطس/آب تعاون مبادرة تنمية الإنتوساي مع الأجهزة العليا للرقابة الناطقة بالفرنسية في أفريقيا.

وشاركت مبادرة تنمية الإنتوساي خلال الفترة 19–22 أغسطس/آب 2014 في المؤتمر السابع عشر للباساي المنعقد بمدينة آبيا في ساموا. ونوقشت قضايا تنمية القدرات ذات الصلة للأجهزة العليا للرقابة في إقليم الباساي. و حضرت مبادرة تنمية الإنتوساي الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة البيئة المنعقد في الفلبين خلال الفترة من 29 سبتمبر/أيلول إلي 2 أكتوبر/تشرين أول 2014. وكان التعاون الأخير لمبادرة تنمية الإنتوساي مع مجموعة عمل مراجعة البيئة يخص مراجعة الغابات التي انتهت سنة 2012. ونوقش من بين قضايا أخرى برنامج عن إدارة الكوارث على أساس السلسلة رقم 5500 للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

وشاركت مبادرة تنمية الإنتوساي يوم 18 سبتمبر/أيلول 2014 في اجتماع اللجنة المالية والإدارية للإنتوساي المنعقد بمدينة باريس. ونوقشت مجموعة واسعة من القضايا التي تضمنت أعمال التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة ومخطط الشهادة والاعتماد للإنتوساي.

وقدّم في الاجتماع السادس للجنة المحفزة للجنة الإنتوساي لتبادل المعرفة المنعقد بمدينة القاهرة في مصر يومي 14 و 15 أكتوبر/تشرين أول 2014 معلومات حديثة عن أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي مع التركيز على التعاون المستمر مع لجنة تبادل المعرفة ومجموعات العمل المكونة لها في المجالات المتخصصة لعمليات للأجهزة العليا للرقابة.

وعقد الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الدين العام بمدينة سيول في كوريا خلال الفترة 22–24 أكتوبر/تشرين أول 2014. ونوقش البرنامج المستمر لمبادرة تنمية الإنتوساي بشأن أطر مراجعة الاقتراض والإقراض للدول ذات سيادة.

كما شاركت مبادرة تنمية الإنتوساي في المجلس التنفيذي للأفروساي المنعقد بمدينة شرم الشيخ في مصر خلال الفترة 23–30 أكتوبر/تشرين أول 2014. ونوقشت قضايا متعلقة بالتعاون والدعم في مجال تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة.

الاتصال بمبادرة تنمية الإنتوساي

لمناقشة أي من القضايا المعروضة في هذه الطبعة من تحديث مبادرة تنمية الإنتوساي، يرجى الاتصال بنا: الهاتف: 10 08 54 21 47+، البريد الإلكتروني: idi@idi.no.

تحديث التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة

إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة:

التقدم المحرز والمخاطر المحددة فيما يتعلق بالمرحلة التجريبية

قد تُوصِّل إلى جميع المستهدفين المحددين في إستراتيجية إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بمقيّمي التدريب وميسّري التطوير. ومع ذلك، قد حددت مخاطر فيما يتعلق بضمان الجودة لعمليات تجريب هذا الإطار وتلقي ما يكفي من التقارير النهائية وردود الفعل من أجل المزيد تطويره.

الخلفية

تمت الموافقة على النسخة التجريبية من إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة في يوليو/تموز 2013، وأطلق رسمياً في الإنكوساي المنعقد بمدينة بكين في أكتوبر/تشرين أول 2013. وإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة عبارة عن إطار موضوعي لقياس الأداء مصمم بغرض المساعدة في الاتصال بشأن قيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة وإعطاء نظرة شاملة لأداء الجهاز الأعلى للرقابة (بالمقارنة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وغيرها من الممارسات الجيدة الدولية) وتيسير إدارة وقياس ورصد أداء الجهاز الأعلى للرقابة مع مرور الوقت.

وخططت المرحلة التجريبية خلال الفترة من يوليو/تموز 2013 إلي مارس/آذار 2015. وخططت فترة تشاور رسمي بشأن النسخة التجريبية لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة من نهاية نوفمبر/تشرين ثاني 2014 إلي 31 مارس/آذار 2015. وسيتلقى جميع أعضاء الإنتوساي إخطاراً رسمياً يدعوهم للتعقيب علي الإطار. ومن المقرر في أعقاب ذلك أن تقوم مجموعة المهام الخاصة لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة (وتضم مجموعة المهام الخاصة عدداً من الأجهزة العليا للرقابة وهيئات الإنتوساي ووكالة مانحة واحدة، وتدعمها مجموعة مرجعية أوسع) بإعادة النظر في عمليات التجريب والمدخلات من المشاورات وتحديث هذا الإطار والعمل من خلال العملية القانونية للإنتوساي.

والهدف هو الموافقة علي الإطار في الإنكوساي الثاني والعشرين المنعقد في ديسمبر/كانون أول 2016.

وليس إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة معيار دولي للأجهزة العليا للرقابة وبالتالي ليس مطلوب إتباع الإجراءات القانونية الواجبة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ومع ذلك، تلتزم مجموعة المهام الخاصة لهذا الإطار بإتباع العملية القانونية للإنتوساي بقدر انطباقها عليه.

وتكون أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة ضمن مبادرة تنمية الإنتوساي منسق مجموعة المهام الخاصة وتقدم الدعم لتقييمات إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة من خلال تقديم دورات تدريبية في مجال هذا الإطار وتقديم المشورة فيما يخص التخطيط والتنفيذ لتقييم تجريبي له، والاستجابة للاستفسارات الخاصة والتوضيحات المحددة بشأنه، وتقديم وظيفة ضمان الجودة لعمليات تجريبية.

كما تكون أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة كمنسق لمجموعة المهام الخاصة لهذا الإطار مسئولةً عن جمع التقارير والتعليقات النهائية عن عمليات تجريب الإطار نفسه وتطويره.

إستراتيجية إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة

يوجد لإستراتيجية إطلاق هذا الإطار (مشروع إستراتيجية إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة سنة 2013، بتاريخ أغسطس/آب 2013) ثلاثة أهداف رئيسية:

1- التأكد من أن الإطار وثيق الصلة لجميع الأجهزة العليا للرقابة وقابل للتطبيق عليها بغض النظر عن مستوى تطورها وترابطها الإداري وتفويضها القانوني.

2- التأكد من المعايرة السليمة لآلية قياس الأداء ومعايرتها بحيث لا تكون شديدة الصعوبة جدا ولا شديدة السهولة، وبحيث يمكن تحديد الاختلافات في مستويات الأداء بين الأجهزة العليا للرقابة.

3- التأكد من أن المقيّمين الذين يطبقون الإطار لديهم الخبرة والتدريب والدعم الملائم للتأكد من الاتساق في تطبيقه.

ويتطلب الهدفان الأول والثاني اختباراً مكثفاً لإطار إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة في عدد من البيئات المتنوعة، والحصول على نتائج التقييم وردود الفعل من عمليات التقييم، وتحليل سجلات المؤشرات الناتجة للتأكد من المعايرة السليمة لنظام التسجيل. ويتطلب التطبيق المتسق للإطار إعداد أعداد كافية من المقيّمين للإطار كي يشاركوا في عمليات التجريب في كل من أقاليم الإنتوساي ومجموعاتها اللغوية المختلفة وإعداد ميسّرين في هذا الشأن قادرين على تدريب المقيّمين، بلغات مختلفة، على استخدام هذا الإطار ورفع مستوى الوعي به.

التقدم المحرز حتى الآن

استهدفت إستراتيجية إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة تقديم 12 دورة تدريبية وتدريب 130 مقيّماً للإ طار وإعداد 12 ميسراً متمرساً للإطار. وقد تم حتى الآن تقديم 16 دورة تدريبية علي الإطار منذ مارس/آذار 2013 وتدريب 500 فرداً تقريباً. وقد تم إعداد أربعة وثلاثون ميسراً متمرساً في هذا الشأن، وتم تقديم 10 دورات باللغة الإنجليزية ودورتان بكل من اللغة الفرنسية واللغة الإسبانية ودورة واحدة بكل من اللغة العربية واللغة البرتغالية.

ولم يتم بعد تقديم دورات باللغة الروسية لكن تترجم المواد التدريبية إلى هذه اللغة لاستخدامها في المستقبل.

وقد عقدت دورات للتدريب علي الإطار في جميع أقاليم الإنتوساي باستثناء الأفروساي الفرنسية والأفروساي الإنجليزية لكن أرسلت بعض الأجهزة العليا للرقابة في هذين الأقليمين موظفين للمشاركة في دورات تدريبية في أقاليم أخرى.

وثمة عنصر رئيسي في إستراتيجية إطلاق إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة هو تنفيذ نسخة تجريبية من الإطار فيما لا يقل عن 20 دولةً تغطي جميع أقاليم ولغات الإنتوساي ومستويات تطورها وتراثها الإداري وأجهزتها العليا للرقابة متفاوتة الأحجام والتعقيدات.

وتلقت أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة في الوقت الحالي معلومات من 21 رئيس جهاز أعلى للرقابة قرروا تنفيذ النسخة التجريبية من الإطار. يوجد تسع منهم في الأولاسيفس وأربع في الآسوساي وثلاث في الأوروساي وواحد في كل إقليم من أقاليم الكاروساي والأفروساي الفرنسية والأفروساي الإنجليزية والأرابوساي والباساي.

ووفقاً للمعلومات التي تلقتها أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة لم يتم الانتهاء من أي من تقارير تنفيذ النسخ التجريبية — وصلت تسعة منها إلى مرحلة صياغة مسودة التقرير، وأربعة إضافيين في مرحلة العمل الميداني، والثمانية المتبقون في مرحلة التخطيط.

ويوجد مع وضع هذه الأرقام في الاعتبار مخاطرة عدم بلوغ المستهدف وهو الانتهاء من تنفيذ 20 نسخة تجريبية بحلول مارس/آذار 2015.

جدول زمني لوضع اللمسات الأخيرة وإقرار إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة

عقدت مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة اجتماعها السنوي بالمكسيك في سبتمبر/أيلول 2014. واتفقت مجموعة العمل أثناء الاجتماع على الإجراءات القانونية الواجب إتباعها بشأن التحديث والموافقة على هذا الإطار حتى الوصول إلى إنكوساي سنة 2016. ونقدم مقتطفات رئيسية من الجدول الزمني فيما يأتي:

15 مارس/آذار: عمليات تجريبية وتشاورية وثيقة

15 أغسطس/آب: موافقة مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة علي الا ستجابة المقترحة لتعقيبات وخبرات التشاور

16 أبريل/نيسان: تسليم نسخة إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة التي تمت المصادقة عليها إلي مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة

من 46 مايو/أيار إلي 16 يوليو/تموز: فترة 90 يوماً لإعادة مسودة العرض (إذا لزم الأمر)

16 أغسطس/آب: موافقة مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وعوائد الأجهزة العليا للرقابة على النسخة التي تمت المصادقة عليها

16 سبتمبر/أيلول: اللجنة المعنية بتبادل المعرفة وخدمات المعرفة

16 ديسمبر/كانون أول : المجلس التنفيذي، موافقة الإنكوساي على النسخة التي تمت المصادقة عليها

ومع ذلك، وافقت مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بقيمة وعوائد الأجهزة العليا على الجدول الزمني بشرط تنفيذ ما يقرب من 20 عملية تجريبية بحلول موعد إقفال المرحلة التجريبية، وأن تتلقى مجموعة المهام الخاصة لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة ردود فعل كافية بشأن الإ طار ونسخ من التقارير النهائية لتحديد نقاط الضعف في الأداة وتصحيحها.

تبادل الخبرات من العمليات تجريبية والتقارير النهائية

يُطْلَبُ من أولئك المسئولين عن كل عملية تجريبية لإ طار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة تقديم ملخص موجز لخبرات المستفادة من العملية التجريبية وملاحظات بشأن الإطار ونسخة من تقرير التقييم النهائي (بما في ذلك سجل المؤشرات) إلى أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة. وسيمكّن هذا مجموعة المهام الخاصة للإطار من تحليل الخبرات ونتائج التقييم (بما في ذلك دراسة انتشار السجلات لكل مؤشر) بغرض تحسين الإطار.»

سيتم السرية التامة في معاملة جميع تقارير التقييم وسجلات المؤشرات التي تتم مشاركتها مع أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة ولن يتم تبادلها أو نشرها بدون موافقة الجهاز الأعلى للرقابة. وسيكون أي تحليل لمجموعة سجلات مؤشرات مجهول المصدر لإزالة الإشارة إلى الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة.

المخاطر المتعلقة بمرحلة تجريب إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة

ضمان الجودة لعمليات تجريب الإطار

يعتبر ضمان الجودة حاسماً لموضوعية ومصداقية التقييمات التجريبية لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة وأساسياً لإنتاج تقارير تحقق قيمة مضافة لجهود تطوير الجهاز الأعلى للرقابة . ويستتبع ضمان الجودة أن يعاد النظر في التقييم بواسطة شخص لم يشارك في التقييم مشاركةً مباشرةً، سواء كان هذا الشخص من داخل الجهاز الأعلى للرقابة أو من خارجه.

ويجب أن يكون لدى فاحص ضمان الجودة خبرة ناجمة عن حضور وتيسير التدريب علي إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة ، ويجب أن يشارك في تجريب هذا الإطار (بما في ذلك في كتابة تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة) وأن يظهر مهارات تحليلية جيدة. ونظراً لأنه من الشروط الضرورية مشاركة فاحصي ضمان الجودة في تقييم، يحد هذا بشكل واضح من قائمة المرشحين المحتملين.

وتسند المسئولية عن تنسيق وظيفة ضمان الجودة إلى أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة. وقد قامت الأمانة المذكورة في مايو/أيار 2014 بتطوير واختبار ونشر إرشاد ضمان جودة إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة. ولا يوجد في سجل متابعة هذه الأمانة لعمليات التجريب أي معلومات عن ترتيبات ضمان الجودة التخطيطية لعدد 10 من 21 عملية تجريب قيد التنفيذ.

ولا يعني هذا بالضرورة أنه لا توجد ترتيبات ضمان جودة تخطيطية لكن المسألة مثيرة للقلق بالنسبة لأمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة. وتتمثل مخاطر عدم وجود عملية ملائمة لضمان الجودة في انخفاض جودة التقارير مما يتسبب في إساءة استخدام هذا الإطار وتقويض الثقة أصحاب المصلحة أيضاً في الإطار وتشويه سمعته كأداة موثوقة ومفيدة لإضافة قيمة للأجهزة العليا للرقابة.

قادة فريق تقييم إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة

يجب أن يمتلك قائد فريق تقييم إطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة مهارات تحليلية جيدة ومعرفة واسعة للإطار وللمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى معرفة بشأن بناء قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وأنظمة إطار قياس الأداء. وقد لاحظت أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة أن العدد المحتمل والمتاح من قادة فرق التقييم للإطار أقل من المطلوب في هذا الشأن، لا سيما فيما يخص عمليات التجريب التي لها منهج تقييم خارجي أو تقييم النظراء.

عدم تبادل التقارير النهائية وتقديم ردود الفعل

توجد مخاطرة عدم تلقي أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة ردود الفعل والتقارير النهائية لها تم القيام به من عمليات تجريب. ويقوض هذا قدرة مجموعة المهام الخاصة لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة علي تحديد وتصحيح نقاط الضعف في الإطار، مما يحتمل أن يقلل من جودة الإصدار الذي سيعرض علي الإنكوساي سنة 2016 للموافقة عليه.

الطريق إلى الأمام

ستستمر أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة ومجموعة المهام الخاصة للإنتوساي لإطار قياس الأداء للجهاز الأعلى للرقابة وأنصار من جميع أنحاء العالم في التواصل بشأن أغراض الإطار وأهمية ضمان الجودة وسرية مشاركة التقييمات التمهيدية والتقييمات النهائية مع أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة. وسيشدد في العديد من المحافل علي أهمية المقيّمين للتجريب لتقديم نسخ من التقارير النهائية وردود الفعل لأمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة.

وترى أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة ضرورة إنشاء مجمع يضم فاحصي ضمان الجودة المتاحين وقادة فرق تقييم الإطار المحتملين الذين لديهم معرفة عملية بجميع لغات عمل الإنتوساي. وستقدم أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة لاستيفاء هذه الحاجة دورات تدريبية متقدمة علي الإطار مع ورش عمل بشأن ضمان الجودة والدروس المستفادة من عمليات التجريب. وستستهدف الدورات التدريبية أجهزة عليا للرقابة بدأت بالفعل تنفيذ الإطار وأعضاء فريق تقييمها في ذلك مقيّمين من مكاتب استشارية ومنظمات مانحة. وستغطي ورشة العمل بشأن ضمان الجودة كل من ضمان جودة المؤشرات وتحليل تقرير أداء الجهاز الأعلى للرقابة . وستقدم ورش عمل الدروس المستفادة منتدى لتبادل الخبرات من عمليات تجريب الإطار. وقد تم تجريب ورش عمل ضمان الجودة والدروس المستفادة في الأولاسيفس في سبتمبر/أيلول 2014. وتخطط أمانة التعاون بين الإنتوساي والهيئات المانحة لعقد ورش عمل مماثلة في أقاليم أخرى للإنتوساي عام 2015.■

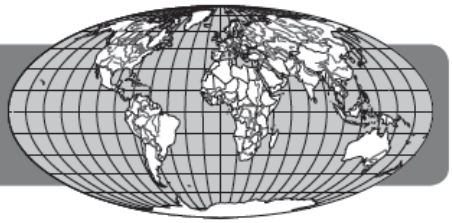

أحداث الإنتوساي سنة 2015

يناير/كانون ثاني	فبراير/شباط	مارس/آذار
29–28 اجتماع مجموعة المهام الخاصة للجنة المالية والإدارية للتخطيط الإستراتيجي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	13–10 اجتماعات المجلس التنفيذي الثامن والأربعين/ التاسع والأربعين والجمعية الثالثة عشر ل لآسوساي، كوالالمبور، ماليزيا	4–2 الهدوة الثالثة والعشرون ل لأمم المتحدة / الإنتوساي، فيينا، النمسا 5 الاجتماع الثاني لمجموعة المهام الخاصة للجنة المالية والإدارية للتخطيط الإستراتيجي، فيينا، النمسا 10 اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والأربعين ل لأوروساي، هلسنكي، فنلندا 13–12 اجتماع المجلس التنفيذي لمبادرة تنمية الإنتوساي، أوسلو، النرويج 25–24 الاجتماع التاسع ل لجنة الفرعية لمراجعة الأداء، نيودلهي، الهند 26–24 اجتماع الثامن لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالمؤشرات الوطنية الرئيسية، صوفيا، بلغاريا
أبريل/نيسان	**مايو/أيار**	**يونيه/حزيران**
	7–5 الاجتماع الثالث والعشرون لمجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، وارسو، بولندا 14–13 الاجتماع الثاني لمجموعة العمل المعنية بالتحديث المالي وإصلاح هيئات الضبط ، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية 15–14 الاجتماع الحادي عشر للجنة المالية والإدارية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	

ملاحظة المحرر:

ينشر هذا الجدول الزمني دعماً لإستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الأحداث على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى نطاق الأقاليم بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. وبسبب المساحة المحدودة، سيتم إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها الأقاليم طبقاً للمساحة المتاحة . وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

وللحصول على معلومات الاتصال، قم بزيارة الموقع: http://www.intosai.org/regional-working-groups.html.

الانتوساي